مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٥٠

الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	الإكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

الاستثمار في الأفراد لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2023/19)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

الاستثمار في الأفراد لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2023/19)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، بالاو، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، تركمانستان، تيمور – ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، منغوليا، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيبال، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: سعادة السيد محمد عبد المغيث، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة دياغو نداياي، رئيسة "الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة" في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/19، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، وأعطيها الكلمة الآن.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لليابان على استضافة هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

إن السلام هو المهمة الأساسية للأمم المتحدة. إنه سبب وجودنا. وتتعرض تلك المهمة الآن لتهديد خطير. وشعور الناس بالسلامة والأمن في أدنى مستوياته في كل بلد تقريبا، حيث تتملك مشاعر انعدام الأمن ستة من كل سبعة أشخاص في جميع أنحاء العالم. ويواجه العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية. ويعيش بليونا شخص، أي ربع البشرية، في أماكن متضررة من النزاعات. ويتسبب ذلك في معاناة إنسانية خطيرة، سواء بشكل مباشر في مناطق النزاع أو بشكل غير مباشر، من خلال زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والحد من إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويفرض ذلك الوضع قيودا شديدة على قدرة الناس على تحقيق إمكاناتهم والإسهام في المجتمع.

وحتى قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، كانت البلدان المتضررة من النزاعات متأخرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيعيش أكثر من ٨٠ في المائة من الفقراء المعدمين في العالم في بلدان هشة ومتضررة من النزاعات. وبعبارة أخرى، فإن النزاع والفقر مترابطان بشكل وثيق. ولم تؤد الجائحة إلا إلى تفاقم تلك الحالة الرهيبة.

وتدمر الحرب في أوكرانيا حياة الملايين من الأوكرانيين. كما أدت إلى تفاقم أزمة الغذاء والطاقة والتمويل في جميع أنحاء العالم، وخاصة بين أكثر الناس والبلدان ضعفا في العالم.

وإذ نستذكر كلمات الأمين العام، فإن العالم في لحظة مفصلية من التاريخ. وثمة ضرورة مطلقة لمعاودة التفكير في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. ولا يوجد سوى طريق واحد إلى السلام الدائم – السلام الذي يصمد أمام أزمات عصرنا. إنه طريق التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة الشاملة للجميع التي لا تترك أحدا خلف الركب ضرورية في حد ذاتها. وهي أيضا أداة الوقاية النهائية للبشرية. إنها الأداة الوحيدة الموثوقة التي يمكنها كسر حلقات عدم الاستقرار من خلال معالجة الدوافع الأساسية للهشاشة والاحتياجات الإنسانية. والاستثمارات في التنمية والاستثمارات في البشر والاستثمارات في الأمن البشري والاستثمارات في رخائنا المشترك هي أيضا استثمارات في السلام. ومع ذلك، فإن استثماراتنا انخفضت في السنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا. وإذ نقترب من منتصف فترة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نرى أن تقدمنا الحالي بعيد عن المسار الصحيح.

فمنذ بداية جائحة كوفيد-١٩، وقع ملايين الأشخاص الآخرين، أكثر من ٢٠٠ مليون شخص، في براثن الفقر. ويعاني من الجوع ٨٢٠ مليون شخص إضافي، بمن فيهم الأسر والأمهات والآباء والأطفال. ويتم الدوس على حقوق المزيد من النساء والفتيات ومحوها من الحياة العامة وتقييدها في الحياة الخاصة. ويخذل النظام المالي العالمي البلدان النامية، وتفشل الاقتصادات في خدمة الغالبية العظمى من مواطنيها، باستثناء نخبة صغيرة.

تلك التحديات ليست مجرد مسائل إنمائية. فهي تشكل تهديدا لتعايشنا السلمي. وتدفع أوجه العجز في مجال التنمية في التنمية إلى التظلمو تؤدي إلى تآكل المؤسسات. كما تسمح بانتشار العداء والتعصب. وعندما نفشل في تلبية الاحتياجات الإنمائية لعصرنا، فإننا نفشل في تأمين السلام لمستقبلنا. إن الأزمة الثلاثية التي يعاني منها الكوكب المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث لا تهدد بيئتنا فحسب. فهي تهدد أيضا بإطلاق العنان لقوى مدمرة تثير الشقاق في مجتمعاتنا وتقوض التماسك الاجتماعي وتشعل عدم الاستقرار. وإذ نبدأ هذه المناقشة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، أحث الجميع على النظر في الدور الأساسي للتنمية المستدامة في ضمان السلام للأجيال الحالية والمقبلة.

واسمحوا لي أن أقنع المجلس بأربع ملاحظات لبناء واستدامة السلام المبني على أساس صلب من التنمية الشاملة والمستدامة.

أولا، يجب أن تستند جهودنا لتحقيق السلام إلى فهم مشترك للسلام ومساراته. ومناقشات المتابعة حول خطتنا المشتركة التي وضعها الأمين العام (A/75/982)، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٣، في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تتيح فرصا رئيسية لتعزيز فهم مشترك لمسارات السلام. وستتيح الخطة الجديدة للسلام فرصة فريدة لصياغة رؤية مشتركة للكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تجتمع معا للتصدي لتلك التحديات والوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة: "سنعمل على تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات" (قرار الجمعية العامة ١/٧٥، الفقرة ٩).

لذلك ستكون الوقاية وبناء السلام في صميم الخطة الجديدة للسلام من خلال فهم شامل للوقاية، يربط بين السلام والتنمية المستدامة والعمل المناخي والأمن الغذائي. وستهدف الخطة الجديدة للسلام إلى تحديد سبل إضافية لدعم الأولويات الوطنية للوقاية وبناء السلام وتوجيه دعم المجتمع الدولي إلى مبادرات الحد من العنف المملوكة وطنيا والمتمحورة حول الإنسان، مع تركيز شامل على الوقاية، التي ترتكز على المفهوم الأساسي للأمن البشري، وتسعى إلى بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود يمكنها التصدي لأشكال المخاطر القائمة والجديدة. واسمحوا لي أن أشدد على أن جميع الدول الأعضاء معرضة للمخاطر، ولا يوجد بلد يعيش في فراغ. ويجب أن تكون جميع الحكومات مستعدة لاتخاذ تدابير تعالج المظالم وتمنع العنف.

وسيكون الإدماج أيضا في صميم الخطة الجديدة للسلام. ونعلم أن العمليات الشاملة من المرجح أن تكون أكثر فعالية وأن تحقق السلام المستدام. وينطوي الإدماج على المشاركة المجدية لجميع الفئات

والمجتمعات المحلية، ولا سيما تلك التي عادة ما تكون ممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات السلام والأمن، ولكن أيضا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد. ويضاف ذلك إلى الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان وضمانها، على أوسع نطاق ممكن، في الخطة الجديدة للسلام.

ثانيا، الاستثمار في الإدماج ليس مستصوبا فحسب، بل هو إجراء حكيم. ويؤدي الإدماج إلى مزيد من الدعم العام وشرعية أكبر. وهو يعزز القدرة المجتمعية على الصمود ويعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية، التي تعد عوامل خطر رئيسية للنزاع العنيف. ويعني الإدماج، في جملة أمور، معالجة أوجه عدم المساواة الأساسية بين الجنسين. لقد عدت لتوي من أفغانستان حيث نقلت تلك الرسائل إلى سلطات الأمر الواقع.

إن المجتمع القائم على الإقصاء والقمع لا يمكن أن يزدهر أبدا. والمجتمع الذي تداس فيه حقوق النساء والفتيات ليس مجتمعا على الإطلاق. فالمشاركة الكاملة للمرأة في السياسة والاقتصاد تزيد من احتمالية نجاح المجتمع. ولا يمكن بناء السلام المستدام حيث يتم تجاهل حقوق المرأة. وعلى الساحة العالمية، أحرزنا بعض أوجه التقدم في الإدماج، ولكن هذا التقدم لا يزال بطيئا جدا. ولا تزال المرأة مستبعدة إلى حد كبير من عملية صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وفي أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)، حذر من أن العالم يشهد حاليا انتكاسة في المكاسب التي تحققت على مدى أجيال في مجال حقوق المرأة. وقد انخفضت النسبة المئوية للنساء الممثلات في المحافل السياسية وعمليات السلام في السنوات الأخيرة. فالنفقات العسكرية آخذة في الازدياد، في حين أن تمويل منظمات حقوق الإنسان النسائية آخذ في الانخفاض. ونحن بحاجة إلى تغيير تحويلي لكسر تلك الحلقة، ووقف تآكل حقوق المرأة وضمان المساواة بين الجنسين من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

ويؤدي الشباب أيضا دورا رئيسيا في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم، على النحو المعترف به في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجميع المشاركين في تحقيق السلام أن يدعموا إنشاء أطر إقليمية ووطنية مكرسة لمشاركة الشباب في بناء السلام. وينبغي أن تنعكس المسائل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على نطاق أوسع في ولايات البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. ونأمل أيضا أن ينظر المجلس في استضافة مناقشة سنوية مفتوحة مكرسة للشباب والسلام والأمن، بوصفها منبرا للمشاركة مع المجتمع المدني الذي يقوده الشباب وبناة السلام الشباب، ولا سيما نساؤنا.

ويجب تشكيل جهود منع نشوب النزاعات وحلها من خلال عمليات شاملة، تشمل قيادة النساء والشباب وتجسد أولوياتهم. ومن الضروري حماية جميع العاملين في مجال بناء السلام، بمن فيهم النساء والشباب، من الأعمال الانتقامية والهجمات الناجمة عن عملهم.

ثالثا، أشدد على أهمية هيكل بناء السلام، ولا سيما الحاجة إلى استكشاف الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يزيد من تعزيز دور ومشورة لجنة بناء السلام، التي تصوغ شراكات حاسمة واستجابات جماعية لتهديدات السلام والأمن، مما يمثل تكملة قيمة لعمل المجلس. وتقدم اللجنة على نحو متزايد المشورة بشأن الخطط المواضيعية والمتداخلة الهامة، وتسلط الضوء على احتياجات بناء السلام القطرية والإقليمية في البلدان والمناطق، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأحث المجلس على الاستفادة من المزايا النسبية للجنة بغية إدماج المنظورين الحاسمين للوقاية وبناء السلام بشكل أكثر مباشرة في عملنا.

وأخيرا، سيرتهن نجاح جهودنا الجماعية للنهوض بالسلام المستدام في جميع أنحاء العالم بالاستثمار الكافي في بناء السلام. ومما يثلج صدري اعتماد الجمعية العامة بالإجماع القرار ٣٠٥/٧٦ بشأن تمويل بناء السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ويشدد القرار على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار السياسي والتشغيلي والمالي في جهود الوقاية وبناء السلام بغية الحفاظ على السلام. ويؤكد القرار أيضا على الحاجة إلى الاستثمار في المبادرات المحلية وفي أصحاب المصلحة الناشطين

على المستوى المحلي. وهذا أمر ضروري لبناء القدرة المجتمعية على الصمود.

وأشيد بالتزام الدول الأعضاء بتوفير تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك من خلال النظر في الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام. ولا يزال صندوق الأمين العام الأداة الرائدة للمنظمة للاستثمار في بناء السلام والوقاية، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وبالتعاون مع السلطات الوطنية. ولا يمكننا أن نسمح للأزمات، التي يوجد الكثير منها، بأن تحولّ التمويل بعيدا عن هذه الجهود الأساسية. وأتطلع كثيرا إلى مناقشة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد المغيث.

السيد مغيث (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة.

في البداية، أود أن أشيد باليابان على تركيز مناقشة اليوم على بناء السلام والحفاظ على السلام وعلى أهمية زيادة تعزيز كيفية استجابتنا الجماعية للتحديات المتعددة الأوجه والمترابطة في كثير من الأحيان التي نواجهها اليوم.

وقد تضاعفت التحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ على السلام، لا سيما في سياق الجائحة العالمية السائدة والتراجع الاقتصادي الناجم عنها، والذي تفاقم بسبب تغير المناخ والطبيعة المتغيرة لديناميات النزاع. ويتحتم تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والدول على التصدي لتحديات عصرنا. وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام البلدان والمناطق بالتفاعل مع لجنة بناء السلام لتوسيع وتعزيز قدراتها على بناء السلام والحفاظ على السلام. وفي العام الماضي وحده، انخرطت اللجنة في عدة سياقات جديدة لأول مرة، بما في ذلك سياقات تيمور – ليشتي وجنوب السودان ومنطقة وسط آسيا، بغية التعلم من تجاربها في بناء السلام.

ومن الدروس الحاسمة التي برزت مرارا وتكرارا من مشاركة اللجنة في مختلف أنحاء العالم أن من المهم دعم الجهود التي تقودها وتملك زمامها البلدان لبناء مؤسسات فعالة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي تهدف إلى الحد من ضعف المواطنين، وحمايتهم وتمكينهم. وفي ضوء ذلك، تقر لجنة بناء السلام بالحاجة إلى زيادة الاستثمارات في تعزيز مؤسسات الخدمة العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع التي تخدم جميع المواطنين، في إطار سيادة القانون، بما يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومنسقة. وكما هو معترف به في القرارين التوأمين بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٥ وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠))، وهما أيضا متصلان بمناقشة اليوم، فإن استيعاب الجميع أمر أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني ضماناً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة التشديد على مشاركة النساء مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة، والدعوة إلى إشراك كل من النساء والشباب في جهود بناء القدرات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

ومع استمرار تزايد الطلب على دعم بناء السلام، من حيث عدد طلبات الدعم ومن حيث تعقيد التحديات المتعددة الأوجه والمترابطة في كثير من الأحيان التي تحتاج إلى معالجة لتحقيق نتائج مستدامة، من الواضح أن استجاباتنا بحاجة إلى تعزيز. فنحن بحاجة إلى زيادة التركيز على الكفاءة والاتساق، بالإضافة إلى الاستفادة من مزايانا النسبية وكفالة أن يكون لأعمالنا تأثير على أرض الواقع، مما يساعد المجتمعات على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك التزاما كاملا منا جميعا بإيجاد حلول متفق عليها ومبتكرة في كثير من الأحيان، مع العمل مع الاحترام الكامل للملكية الوطنية والولايات الحالية للأمم المتحدة.

ويسرني التنويه بأن أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن تمثل ممارسة جيدة في ذلك الصدد. وقد عززت اللجنة إلى حد

كبير دورها الاستشاري لدى المجلس، بناء على طلبه. واستمر عدد المشورات المقدمة من اللجنة إلى المجلس في الزيادة، حيث وصل إلى ما مجموعها ١٧ في عام ٢٠٢٢. كما تحسنت دقة توقيت مشورة لجنة بناء السلام، مما مكن المجلس من اتخاذ القرارات مع الاستفادة من منظورات بناء السلام الأوسع نطاقا التي تشاطرتها معه اللجنة. وقد أحرز ذلك التقدم بفضل عدد من الترتيبات غير الرسمية التي أتاحت للمجلس أن يستفيد على نحو أفضل من الدور الاستشاري والتجسيري للجنة بناء السلام وقدرتها على الدعوة إلى عقد الاجتماعات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، شملت تلك الترتيبات عقد حوارات تفاعلية غير رسمية، مما أتاح فرصة إضافية للمجلس لالتماس المشورة غير الرسمية من لجنة بناء السلام، بما في ذلك التحضير لزيارات المجلس إلى الميدان في السياقات التي تواجه تحديات في مجال بناء السلام؛ وقيام لجنة بناء السلام بتعيين منسق غير رسمي للتفاعلات بين المجلس واللجنة، مما أسهم في تحسين مواءمة برنامج عمل لجنة بناء السلام مع برنامج عمل المجلس، مما أدى إلى تحسين أهمية وتوقيت تقاريرها المقدمة إليه؛ والقرار، الذي اتخذه المجلس في عام ٢٠٢٢، بإطلاع لجنة بناء السلام على النسخ المسبقة من تقارير الأمين العام ذات الصلة، مما سمح للجنة بجعل مشورتها أكثر موضوعية واستكمالا – وليس تكرارا – لمحتوى تلك التقارير.

واستنادا إلى أفضل الممارسات تلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجعنا جميعا على مواصلة استكشاف الأفكار الابتكارية بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس الاستفادة من لجنة بناء السلام لتستكمل عمله. ويمكن أن تكون تلك الأفكار المشتركة مفيدة أيضا في وضع توجيهات للجنة بناء السلام عندما تعد تقارير خطية لينظر فيها المجلس. ولجنة بناء السلام منفتحة أيضا على استكشاف إمكانية تقديم أشكال أخرى من المشورة إلى المجلس بشأن البلدان ذات الصلة، ولا سيما البلدان التي توجد فيها عملية للسلام، بالاستفادة من تفاعلات اللجنة مع البلدان المعنية والتحديثات التي تتلقاها من منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع، والاستفادة من الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في الدعوة إلى عقد الاجتماعات إزاء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد استمعنا للتو إلى تحديث نائبة الأمين العام بشأن التزام الأمين العام بوضع خطة جديدة للسلام، كمساهمة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. وبغية تعزيز استجابة الأمم المتحدة للتحديات المتعددة الأوجه التي نواجهها، تتطلع اللجنة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن نتائج خطتنا المشتركة للأمين العام (A/75/982)، التي تكرر الحاجة إلى تعزيز الدعم للأولويات الوطنية لبناء السلام وأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة، فضلا عن إشراك الشباب في عمليات بناء السلام. وتكرر اللجنة أيضا دعوتها إلى توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام بغية تعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام واستدامته على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن اللجنة ستعقد مناقشة مكرسة لخطة الأمين العام الجديدة للسلام يوم الإثنين المقبل. وسيتيح ذلك الاجتماع فرصة لأعضاء لجنة بناء السلام لاستكمال عملية التشاور الجارية بأفكار خاصة ببناء السلام، بما في ذلك أفكار بشأن دور معزز وأكثر استراتيجية للجنة بناء السلام من أجل تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة لبناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد عبد المغيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نديايي.

السيدة نديايي (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أولا أن أتقدم بتحياتي الحارة إلى جميع السفراء الموجودين هنا اليوم، وخاصة الرئيس، السيد إيشيكاني، السفير والممثل الدائم لليابان، وكذلك نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، وجميع أعضاء مجلس الأمن.

لقد طلب إلي أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة، ولذلك يشرفني ويشرفني أن أخاطب المجلس اليوم للإجابة على سؤالين. سأبدأ بالرد على السؤال التوجيهي الأول لمناقشة اليوم المفتوحة

(انظر S/2023/19، المرفق): كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتصدى بشكل أفضل للتهديدات الناشئة والعوامل المضاعِفة للمخاطر من أجل تحقيق بناء السلام والحفاظ على السلام؟ وهذا يعني، ما هي مجالات الاهتمام التي ينبغي النظر فيها، ومن ستُسمع أصواته، وكيف يمكن إيجاد أوجه تآزر بناءة بين مختلف أصحاب المصلحة؟

لقد توصلنا إلى عدة إجابات، أولها يتعلق بكيفية استجابتنا للنزاع. ترتبط النزاعات الداخلية بمشاكل الحكم وسوء تنظيم الانتخابات وعدم احترام الدساتير. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يجد سبلا لمنع حدوث تلك الحالات. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم توسيع نطاق المناقشة بإشراك المؤسسات غير الحكومية في أطر استشارية وقائمة على المناقشة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمجلس الأمن أن يستمع إلى أصوات أخرى، بما في ذلك، كما قال السيد عيد المغيث من فوره، أصوات المجتمع المدني، ولا سيما أصوات النساء والشباب، وأصوات النقابات والمنظمات السياسية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى الاستجابة للتفاوتات الاجتماعية والإقصاء على أساس الاختلافات الإقليمية والدينية والعرقية، التي كثيرا ما تكون مصادر الصراع في العديد من البلدان الأفريقية. وينبغي لمجلس الأمن أن يلتمس نُهجا لتصحيح هذه التوجهات في البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة والتمييز. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي أيضا تشجيع النهج التي تعزز الأمن التعاوني، بعد أن تبينت حدود الاستراتيجيات ذات الصبغة العسكرية وحدها. وثمة حاجة أيضا إلى تنظيم النهج المتبعة في نشر أحكام بعض قرارات مجلس الأمن التي يتجاهلها أصحاب المصلحة أحيانا، بما في ذلك القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بشأن العنف الجنسي في الحروب؛ والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، على التوالي.

والسؤال الثاني هو: ما الذي ينبغي عمله لبناء مؤسسات قادرة على الصمود وفعالة؟ الاستثمار في الموارد البشرية، خاصة النساء والشباب؛ وضمان الإدماج المجتمعي؟ ونحن نؤمن بالحاجة إلى دعم البلدان التي قررت اعتماد نهج مبتكرة لبناء مؤسسات حكومية معينة من خلال ديناميات شاملة يقودها المواطنون. وتسمح هذه النهج بأن تكون تلك المؤسسات مملوكة للسكان الذين تخدمهم، والذين سيكونون بالتالي قادرين على ضمان أدائها وفعاليتها. ونشدد أيضا على ضرورة الوقوف إلى جانب الدول في الدعوة إلى احترام العمليات الديمقراطية والانتخابات الحرة والشفافة، وكذلك في مكافحة الفساد، والتي كثيرا ما تكون مصدرا للنزاع في دولنا.

ولا يزال إلحاق الفتيات وإبقائهن في المدارس، حتى في أوقات النزاع، أمرا أساسيا في تمكين الأجيال المقبلة من النساء، وينبغي أن يكون أولوية لدولنا وشركائنا. فقد اضطرت آلاف الفتيات إلى ترك المدرسة في منطقة الساحل. وما اختطاف نحو ٥٠ امرأة وفتاة في بوركينا فاسو مؤخرا إلا مثال واحد على انتكاسة جهود النهوض بالمرأة وتمكينها.

ومن الأهمية بمكان الاستثمار في بناء القدرات، بالإضافة إلى ضمان التمويل، للمؤسسات العاملة في مجال الشؤون الجنسانية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على جميع المستويات – من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على مستوى الأمم المتحدة، التي ليس لديها مكاتب كثيرة في أفريقيا بسبب نقص الموارد، إلى الوزارات المسؤولة عن النهوض بالمرأة والشباب وحماية الأطفال، التي لا يمكنها أن تعمل دائما بفعالية بسبب نقص التمويل، على الرغم من مخصصات الميزانية من الدول والشركاء الإنمائيين. ومن الضروري أيضا زيادة حضور المرأة في أفرقة الوساطة وبناء السلام في جميع مناطق العالم.

وينبغي كفالة مشاركة النساء والشباب في عمليات السلام الرسمية لمنعهم من اللجوء إلى عمليات موازية أو غير رسمية. وينبغي أن يتاح للمجتمع المدني والشباب والنساء أماكنهم الصحيحة في جدول أعمال بناء السلام، بما في ذلك عنصري منع نشوب النزاعات وعدم المساواة. وكما قال الأمين العام:

”إن الجهود الرامية إلى بناء السلام واستدامته ضرورية ليس فقط حال اندلاع النزاع، ولكن قبل ذلك بوقت طويل من

خلال منع النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية. يجب أن نعمل معا بشكل أفضل عبر سلسلة السلام، مع التركيز على جميع أبعاد النزاع“.

إن إنشاء الهياكل الأساسية، مثل عيادات الرعاية الصحية ومدارس العليم الديني – وهو جانب يجب تدبيره مهما كان الأمر – والهياكل الأساسية المجتمعية والأدوات التي ستتسهم في تخفيف العبء عن عمالة المرأة، أدوات هامة لتمكين المرأة والشباب. وتمكين المرأة من خلال برامج محو الأمية الوظيفية – التي لم تعد دولنا توفرها بصراحة – يسهم في توعية وتنمية ريادة الأعمال الريفية والحضرية كمصادر للدخل. عندما تتمكن النساء من المشاركة بنشاط في تعليم أطفالهن والاعتماد على أنفسهن، يمكن تحقيق مجتمعات أكثر عدلا وإنصافا واستقرارا من أجل التماسك المستدام الشامل. ويجب على دولنا أيضا أن تعزز توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والمجتمعية للاستجابة لاحتياجات الفئات الضعيفة.

وإذا سمحتم لي، سأشير الآن إلى بعض عناصر التوصيات التي ذكرتها والتي ينبغي إدراجها في البرنامج الجديد للسلام في سياق بناء السلام وحفظ السلام.

العنصر الأول هو آثار تغير المناخ. إننا نعرف أن النساء في منطقة الساحل وفي جميع أنحاء العالم، ولكن بشكل خاص في أفريقيا، – يعانين بشكل كبير من آثار تغير المناخ. كما يعانين من التهديدات الأمنية الناشئة تؤثر على النساء – أشرت إلى الاختطاف والاغتصاب في وقت سابق – ومن أوجه انعدام الأمن الصحي الناشئة، لا سيما فيما يتعلق بانتشار حمى الضنك؛ وفيروس الإيبولا، الذي نعرفه جميعا حق المعرفة؛ ومؤخرا، جائحة مرض فيروس كورونا، الذي لا يزال يصيبنا حتى اليوم، فضلا عن أزمات أخرى ينبغي تفاديها. ومن الضروري أيضا معالجة الأزمات الاقتصادية وأزمة الطاقة والغذاء، كما قيل. والواقع أن السنيغال تستضيف منذ الأمس اجتماعا دوليا رئيسيا بشأن الأمن الغذائي، وننتظر توصياتها ونتائجه لكي نسهم في تنفيذها.

والعنصر الآخر هو إدارة الموارد الطبيعية والبيئية التي، كما نعلم، تؤدي فيها المرأة بالفعل دورا هاما جدا. ولئن كن مساهمات في التدهور البيئي، فبمقدورهن أيضا تحفيز للتغيير. وبذلك يمكنهن التعبير عن آرائهن من أجل تعزيز التغيير بشأن هذه المسألة. وهناك عنصر إضافي هو التكنولوجيات الجديدة وتداعياتها على السلام وما تتيحه من فرص، ولكن أيضا ما تنطوي عليه من مخاطر.

وأخيرا، هناك مسألة الهجرة التي لا يجب معالجتها من منظور الإقصاء، بل من منظور التنمية.

أعطيت ثماني دقائق للتحدث، وأعتقد أنني وصلت إلى نهاية الوقت المخصص لي. سأظل تحت تصرف أعضاء المجلس لأية معلومات أو أسئلة أخرى قد تكون لديهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة نداياي على إحاطتها الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، والسفير محمد عبد المغيث، والسيدة دياغو نداياي على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والثاقبة.

في كل ركن من أركان العالم، نواجه تحديات متزايدة التعقيد تجعل السلام ضعيفا هشا. كل حالة فريدة من نوعها، ولها سياقها الخاص، وينبغي أن تحظى باهتمام وثيق ومستمر على قدم المساواة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لنا زيادة الوعي بشأن مختلف مضاعفات المخاطر الناشئة. وتلك التي تتطلب اهتمامنا الوثيق تشمل انعدام الأمن الغذائي والطاقة، وحالات الطوارئ الصحية، وتغير المناخ، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر. لقد شهدنا مؤخرا مدى سهولة انحسار السلام وتدهور الحالة الإنسانية في بعض البلدان والمناطق، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلت على مر الزمن. إن اتباع نهج متكامل ومصمم خصيصا لبناء السلام واستدامته، بما يتسق مع المخاطر الناشئة، أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولمواجهة التحديات الهائلة في عصرنا، كيف يمكننا زيادة تعزيز مشاركة المجلس؟ واسمحوا لي أن أتشاطر النقطتين التاليتين.

أولا، ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور رائد في تحقيق السلام المستدام من خلال إنشاء مؤسسات قادرة على الصمود عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية. إن من الأهمية بمكان إنشاء المؤسسات لكفالة تمكُّن الناس من العيش في بيئة آمنة تقوم على سيادة القانون. وينبغي أن تتمكن المؤسسات من تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتحقيق التنمية لأجل حماية الناس وتمكينهم من مواجهة التحديات المتعددة الأوجه. إن الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم أساسية لبناء مجتمع قادر على الصمود الأمر الذي يكفل الأمن البشري كما سمعنا من السيدة نديايي على التو. إن مثل هذا المجتمع سيعزز ثقة الناس في حكوماتهم وفي المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. ويعدُّ التضامن القائم على مثل هذه الثقة عنصرا لا غنى عنه لاستدامة السلام.

من جانبها ركز نهج اليابان الجديد للسلام والاستقرار في أفريقياعلى بناء المؤسسات والقدرات. كما أن الاستثمار في البشر في جميع الشرائح الاجتماعية أمر بالغ الأهمية. ولكي تتمكن المؤسسات والمجتمعات من الصمود، ينبغي تمكين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم النساء والشباب، من المشاركة بشكل استباقي في بناء السلام. وعلينا أن نضع في اعتبارنا جميعا أن الأشخاص الذين نستثمر فيهم يجب أن يكونوا عوامل لبناء وتعزيز مؤسسات ومجتمعات أكثر فعالية وصمودا وقابلية للمساءلة. كما يمكن للمجلس أن يعزز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالنص عليها بوضوح في قراراته. ويمكن للمجلس أيضا أن يعزز مثل هذه الجهود بواسطة تعزيز الشمول بواسطة خط عمل مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبرنامج عمل الشباب والسلام والأمن. ونرى أنه ينبغي تعميم مفهوم الأمن البشري في أعمال الأمم المتحدة بهدف المساعدة على تعزيز نهج متكامل ومتسق لدى جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يستخدم بشكل أكثر فعالية كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما لجنة بناء السلام. وفيما يلي بعض المقترحات المحددة لتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام في المجلس. إن من الجدير بالثناء أن الإحاطات التي تقدمها لجنة بناء السلام ومشورتها الخطية إلى المجلس قد زادت بشكل كبير خلال العام الماضي تحت قيادة بنغلاديش بصفتها رئيسة للجنة بناء السلام وكينيا بصفتها منسقا غير رسمي بين الهيئتين. بيد أن قناة الاتصال بين الهيئتين ظلت من جهة واحدة فقط. وينبغي للمجلس أن يبذل جهودا أكبر لتقديم تعليقات إلى اللجنة. وتدعو اليابان إلى عقد اجتماع بحضور ومشاركة جميع أعضاء لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، ربما من خلال حوار تفاعلي غير رسمي.

وينبغي للمجلس أيضا أن يلتمس مشورة اللجنة وأن ينظر فيها في سياق تجديد ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس أن يطلب من لجنة بناء السلام إسداء المشورة قبل أن يبدأ القائم بالصياغة العمل على مشروع قرار بشأن ولاية ما، ويمكن أن يطلب من أحد رؤساء عمليات حفظ سلام التابعة للأمم المتحدة أن يقدم إحاطة إلى اللجنة لمساعدتها في صياغة المشورة. وينبغي زيادة تعزيز الأمانة لدعم أعمال اللجنة. كما نؤمن إيمانا راسخا بأن بناء السلام من خلال المؤسسات المرنة يعدُّ أفضل طريقة لمنع النزاعات والعنف. ويمكن لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام تعزيز أدوارهما في الميدان لنقل المعلومات الضرورية وإصدار الإنذارات قبل نشوب النزاعات. وتجري الآن عملية وضع خطة جديدة للسلام. إن تلك فرصة تاريخية للأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الشركاء الآخرين لإعادة وضع رؤية مشتركة بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتعزيز مجموعة أدوات الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي أن نشحذ حكمتنا الجماعية الآن.

أود أن أختتم بياني بأن أكرر التزام اليابان الثابت بتعزيز بناء السلام واستدامة جهود السلام في الأمم المتحدة وخارجها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى اليابان على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. إن تركيز المناقشة على الاستثمار في البشر لتعزيز القدرة على الصمود يجسد جزئيا حدثنا الهام المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9181) ويمضي قدما بحاجة مجلس الأمن إلى مزيد من المشاركة في كيفية التصدي بفعالية للكثير من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار. ونعرب عن امتناننا لنائبة الأمين العام أمينة محمد على بيانها المتعمق ونشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير محمد عبد المغيث وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية على منظوراتهم.

ومع زيادة حوادث النزاع الداخلي في الدول منذ أوائل ١٩٩٠ وزيادة تهديدات الإرهاب عبر الحدود والتطرف العنيف، تعين على المجتمع الدولي معالجة الأسباب المتنوعة والمتعاضدة لعدم الاستقرار والتي تزيد من تعقيد النزاعات القائمة وصعوبة حلها. لقد تفاقمت ديناميات هذه النزاعات اليوم بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة علاوة على دموية الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية واتساع نطاقها. وسواء كانت تلك الجماعات تسيطر بالقوة على أجزاء كبيرة من الدول أوتشن الهجمات على سلطات الدول ووجودها أوتنهب مواردها الطبيعية أو تزعزع استقرار المجتمعات بواسطة التضليل والتطرف والتجنيد، وخاصة الشباب، فإنها تسعى إلى الإطاحة بالدول والحكومات القائمة. علاوة على ذلك، فإن سوء الحوكمة – بما في ذلك عجز البلدان النامية عن تقديم الخدمات العامة الأساسية وخلق فرص شاملة وتعزيز الحوكمة التشاركية – يقلل من فعالية الاستجابات التقليدية لمواجهة هذه النزاعات. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى نزاعات طويلة الأمد ذات عواقب وخيمة، بما فيها الحالات الإنسانية الكبرى.

وإذ ننظر في التحديات المتعلقة بحل النزاعات في منطقة الساحل، بما في ذلك مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغيرها، يجب على المجلس أن يشير إلى القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة وآخر التقارير عن هذا الموضوع لأجل النظر في أدوات إضافية وعلاقات معززة يمكن أن يعتمد عليها في اعتماد نهج محوره الإنسان نحو صون السلم والأمن الدوليين. في ذلك السياق، تود غانا أن تدلي بأربع نقاط محددة فيما يتعلق بمناقشة اليوم المفتوحة.

أولا، إن أفضل ضمان لاستدامة السلام يتمثل في منع نشوب النزاعات ومعالجة الدوافع العديدة الكامنة وراءها. لذلك ينبغي أن تسعى قرارات المجلس إلى تعزيز الإجراءات المتخذة في السياقات الهشة لدعم البرامج التي تبني قدرة النظم والمؤسسات والأفراد على الصمود، والتي تتضمن مشاريع للإنعاش الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وسبل العيش، خاصة للشباب والمقاتلين السابقين المسرحين. وفي منطقة الساحل والمنطقة الساحلية لغرب أفريقيا، تؤدي آثار تغير المناخ بما فيها التشريد وانعدام الأمن الغذائي والفقر والإقصاء وانخفاض مستويات التعليم وبطالة الشباب، من بين أمور أخرى، إلى توفير أرض خصبة للتطرف والتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. ولأجل كسر حلقة العنف ووقف تمدد النشاط الإرهابي جنوبا إلى الدول الساحلية، من المهم الاتفاق على إجراءات عاجلة لتعزيز الدعم بهدف بناء الصمود الاقتصادي للمجتمعات الضعيفة في إطار مبادرات السلام والأمن التي تقودها البلدان والأقاليم على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن المهم أن نلاحظ أن إحدى سمات تعقيد النزاعات الناشئة عن الإرهاب تتمثل في الصلة بين انعدام الأمن المادي وتفاقم انعدام الأمن بسبب ضعف قدرة المجتمعات على الصمود. ويجب أن تقترن الوقاية بدعم مجلس الأمن الفعال لمكافحة الإرهاب بواسطة مبادرات السلام والأمن بقيادة إقليمية.

ثانيا، ينبغي للمجلس – خلال جهوده لبناء السلام – أن يعمل بشكل أوثق مع الأجهزة والهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان الاتساق والفعالية في تنفيذ أهداف السلام وخاصة مع لجنة بناء السلام التي تضطلع بدور استشاري لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة. وكما رأينا على مر السنين فإن لدى لجنة بناء السلام قدرة على عقد الاجتماعات بين القطاعات وبينت قدرتها على إيجاد أوجه تآزر عبر الأبعاد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية من خلال عملها.

وعند معالجة أسباب النزاع في البلدان الهشة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ينبغي للمجلس أن يستفيد من موارد لجنة بناء السلام في تقريب الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الدولية الأخرى مثل مؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين من أهداف السلام المستدام استنادا إلى عمليات صُممت محليا ومحددة السياق. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة عقد اجتماعات مشتركة مع لجنة بناء السلام في توقيت استراتيجي بدءا من مرحلة وضع الولاية وفيما يتعلق بالحالات القطرية المشتركة التي يمكن تجديدها في المجلس. كما نحث لجنة بناء السلام على التشاور مع مجلس الأمن لدعم استراتيجية متسقة عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها لبناء السلام واستدامته في السياقات الهشة، لا سيما في منطقة الساحل.

ثالثا، لقد قيل الكثير عن دور الإنذار المبكر في منع نشوب النزاعات. غير أننا نعتقد أن آليات الإنذار المبكر تكون أكثر فعالية إذا كانت راسخة في ترتيبات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية، على سبيل المثال، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تكون أقرب إلى حالات النزاع وعادة ما تكون لها ذاكرة مؤسسية ووعي شديد بالحساسيات التي تساعد على نزع فتيل شرارة النزاع بشكل أفضل.

ولذلك، نحث الأمم المتحدة على العمل عن كثب مع هذه المنظمات الإقليمية وتعزيز قدراتها من خلال زيادة التمويل لتحليل وتقييم الإنذار المبكر. ويجب أن يشمل ذلك دعم البلدان الهشة في تنفيذ التدخلات المناسبة لإزالة التهديدات المحددة للسلم والأمن. وكما قلنا مرارا، فإن الدولار الذي ينفق على منع نشوب نزاع ما يوفر الملايين المطلوبة في مرحلة حل النزاع. ولذلك، ينبغي ألا نكتفي بالعمل في وقت مبكر لوقف تصاعد النزاع والعنف، بل وينبغي لنا أيضا أن نكون استباقيين في التعامل مع المؤشرات المبكرة للنزاعات والعنف قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة.

رابعا، عند الاستثمار في البشر من أجل مجتمعات قادرة على الصمود، تظل مشاركة المرأة النشطة والمجدية في عمليات السلام والحوارات وجهود بناء السلام حيوية لتحقيق سلام عادل وشامل للجميع وطويل الأجل. لذلك نواصل الدعوة إلى إشراك المرأة على قدم المساواة واحتضان سخي للمنظمات التي يقودها الشباب في صنع القرار وصنع السياسات المتعلقة بالسلام والأمن على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي تمكين الشباب والنساء بنشاط من خلال مبادرات السلام المحلية، لأن الملكية المحلية لعمليات السلام أساسية لنجاح كل بعثة من بعثات السلام.

ويشكل التركيز على قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود استراتيجية أكثر عملية وفعالية لبناء السلام من أجل التصدي للأزمات التي طال أمدها. إن الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكشف عن هشاشة البلدان ويعزز دوافع النزاع. لقد ذكرنا في مجلس الأمن من قبل، ونكرره اليوم، أن إدماج بناء القدرة على الصمود بشكل فعال في عمليات السلام يجب أن يكون أولوية مركزية، إذا أردنا أن نظل ضامنا موثوقا للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وغانا، بوصفها بلدا مساهما بقوات منذ أمد بعيد، ما فتئت تلاحظ منذ بعض الوقت الحاجة إلى تحقيق التوازن بين النهج العسكرية الرامية إلى استعادة السلام وتدابير بناء السلام التي تركز على قدرة المجتمعات التي تشهد نزاعات على الصمود لمنع الانتكاس إلى النزاع العنيف. وبما أن القدرة على الصمود تنطوي على مخاطر وقطاعات وأنظمة متعددة، فإننا سنواصل تشجيع اتخاذ إجراءات متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تستهدف خطة بناء القدرة على الصمود من أجل السلام المستدام.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بمبادرة الرئاسة اليابانية بعقد جلسة اليوم. وأشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسفير عبد المغيث على الإحاطتين اللتين قدماهما الآن. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني.

إن بناء السلام جزء هام من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. وفي ظل الظروف الراهنة، تتزايد أهمية بناء السلام وتصبح أكثر وضوحا. وتؤيد الصين مجلس الأمن في إجراء مناقشات متعمقة بشأن

هذا الموضوع وفي بذل جهود مشتركة مع لجنة بناء السلام وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أشاطركم الملاحظات التالية. أولا، يتطلب بناء السلام الإصرار على إعطاء الأولوية للتنمية. وفي الإحاطة التي قدمتها الآن، تناولت نائبة الأمين العام محمد بعمق العلاقة بين السلام والتنمية، وهو ما تتفق معها الصين عليه تماما. والواقع أن التنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية هي الحل النهائي لما تواجه من تحديات عديدة.

إن انعدام التنمية سبب جذري هام للعديد من قضايا مناطق التوترات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والتي طال أمدها ولم تحل. في بعض المناطق شديدة الفقر في جنوب السودان، تحدث الإغارة على الماشية من وقت لآخر وتصبح نقطة توتر بين المجتمعات. وفي منطقة الساحل، استغلت القوى الإرهابية البطالة والفقر المدقع بين الشباب لنشر التطرف وتجنيد المقاتلين. ويتحمل العديد من أقل البلدان نموا وطأة تغير المناخ، الذي يشكل، في جوهره، مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة.

ويتوق الأشخاص المنكوبين بالنزاع إلى إعادة بناء منازلهم ويتوقون إلى حياة أفضل. ويحتاج بناء السلام إلى تحديد تطلعاتهم بشكل صحيح، وتحديد أولويات التنمية، وتوجيه الموارد لصالح جملة أمور منها القضاء على الفقر، وسبل عيش الناس، وتوسيع نطاق الحصول على خدمات التعليم والصحة العامة. ونحن ندعم التصنيع وتحديث الزراعة والبنية التحتية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي حقا بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ وأن تعوض عن أوجه القصور التاريخية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تفي بمسؤولياتها الواجبة وأن تشارك مشاركة كبيرة في بناء السلام من أجل تشكيل أوجه تآزر.

ثانيا، يجب أن نتمسك بنهج محوره الإنسان. يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعبارة "نحن شعوب". والأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز التعاون فيما بين الدول. والهدف الأساسي لذلك هو كفالة تمتع الجميع بفوائد السلام والتنمية. وينبغي أن تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام ملتزمة بالرؤية الأصلية لميثاق الأمم المتحدة، ومدونتنا لفلسفة محورها الإنسان، وأن تسعى جاهدة لحماية مصالح الناس، والنهوض برفاههم ودعم سعيهم إلى حياة أفضل.

وينبغي أن يدعم بناء السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة دعما كاملا سيادة البلدان المعنية وقيادتها. وينبغي له أيضا أن يدعم استكشافها المتعمق لمسار إنمائي يناسب ظروفها الوطنية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يهيئ بناء السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة ظروفا تمكينية وبيئة دولية مشجعة لتنمية بلد ما.

ثالثا، يتعين علينا أن نقوم بعمل جيد في بناء القدرات. والبلدان الخارجة من النزاع تواجه الكثير من التحديات. إن عملية نقل الدم في حد ذاتها لن تجدي نفعا. يجب علينا أن ننتقل من عملية نقل الدم إلى عملية تكوين الدم، لذا فإن تعزيز بناء القدرات في جميع المجالات أمر حتمي. وقد بذلت الصين جهودا دؤوبة في هذا الصدد.

وتعاون الصين مع أفريقيا دائما عملي المنحى ويهدف إلى دعم بناء القدرات. منذ بداية القرن الجديد، قامت الصين بمد أكثر من ٠٠٠ ٦ كيلومتر من السكك الحديدية، وشقت طرقا بطول ٠٠٠ ٦ كيلومتر، وشيدت ما يقرب من ٢٠ ميناء، وأكثر من ٨٠ منشأة رئيسية للطاقة، وساعدت في بناء أكثر من ١٣٠ مستشفى وعيادة، وأكثر من ١٧٠ مدرسة، و ٤٥ ملعبا رياضيا، وأقامت أكثر من ٥٠٠ مشروع زراعي. وقد ساعدت هذه المشاريع أفريقيا بفعالية على معالجة اختناقات التنمية مثل الافتقار إلى الهياكل الأساسية وندرة المواهب ورأس المال، وعززت قدرة أفريقيا على تكوين الدم من أجل النمو المستقل لبلدانها، مما جلب فوائد وفرصا ملموسة لشعوب القارة.

في شرق أفريقيا، غيرت سكك حديد مومباسا – نيروبي وسكك حديد إثيوبيا – جيبوتي حياة الشباب المحليين، واغتنم كثيرون الفرص التجارية للخدمات اللوجستية المريحة لكسب ثروة. وأصبح بعض الناس، بعد أن أتقنوا مهارات القيادة وطوروا الخبرة الإدارية بفضل التدريب الذي وفرته الصين، أول قادة قطارات ومضيفين في بلدانهم.

ولدينا أيضا العديد من مشاريع التعاون الزراعي في أفريقيا، التي دفعت المزارعين المحليين إلى تطوير زراعة الأرز، ونتيجة لذلك، تعلمت العديد من الأسر المعيشية التجريبية الزراعية تقنيات متقدمة للزراعة. وفي غابون، أنشأنا المركز الدولي للتعليم والتدريب المهني. وتلقّى مئات الشباب تدريباً مهنياً في مجال الإلكترونيات والتكنولوجيا الكهربائية وتكنولوجيا الآلات واللحام وأصبحوا الميكانيكيين والمهندسين المستقبليين في بلدهم.

رابعاً، يجب أن نعزز استيعاب الجميع والوحدة. وتقع على عاتق البلدان الخارجة من النزاع مهمة هامة تتمثل في ضمان مشاركة الناس من جميع مناحي الحياة على قدم المساواة في حكم الدولة حتى يصبح الشعب حقاً سيد بلده. وقبل برهة، ذكرت نائبة الأمين العام محمد أيضاً الحالة في أفغانستان. وأود أن أشدد على أن حق النساء والفتيات في التعليم والعمل ينبغي أن يُكفل خلال إعادة الإعمار السلمي لأفغانستان. ونأمل أن تبذل سلطات طالبان جهوداً إيجابية لتحقيق تلك الغاية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم إعادة الإعمار الوطني لأفغانستان الذي سيُرسي الأساس لحماية حقوق النساء والفتيات.

وبالنسبة للعديد من البلدان النامية التي تعاني من نزاعات داخلية، ومع احترام التنوع والشمول، يجب على جميع الأطراف تجاوز الخلافات الطائفية والحزبية للحفاظ معاً على السلام والأمن الدائمين. وينبغي للقوى الخارجية أن تؤدي دوراً بناء وأن تمتنع عن التدخل المتهور في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. إن تأليب فصيل ضد آخر لن يؤدي إلا إلى تفاقم الانقسام والمواجهة، بينما يجعل الوضع أكثر تعقيداً واضطراباً. وستواصل الصين دعم بناء السلام باتخاذ إجراءات ملموسة والمساهمة في تحقيق السلام الدائم.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد على إحاطتها. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام ورئيسة الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطتيهما.

وأشكر اليابان على تنظيم مناقشة اليوم التي تطرح السؤال البالغ الأهمية بشأن القدرة على الصمود ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولمواجهة تلك التحديات البالغة التعقيد، كما أبرز مقدمو الإحاطات عن حق، أود أن أركز على ثلاثة أهداف ذات أولوية.

أولاً، يجب أن يكون مجلس الأمن في وضع يمكّنه من منع التهديدات الجديدة والتصدي لها. لذلك فمن المهم دعم جهود السلام التي تبذلها المنظمات الإقليمية. ويجب دعم المبادرات الأفريقية لمنع نشوب النزاعات في القارة وحلها. إن التزام الاتحاد الأفريقي بتسوية النزاع في شمال إثيوبيا، والتزام جماعة شرق أفريقيا بمنطقة البحيرات الكبرى، والتزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بموزامبيق كانت ولا تزال أساسية. ولهذا السبب أيضاً تؤيد فرنسا تمويل عمليات السلام الأفريقية من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

ثانياً، يجب تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتنسيقها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تشارك مباشرة في تلك الجهود عن طريق دعم تقديم الخدمات العامة في جميع أنحاء الإقليم وإصلاح قطاع الأمن. وفي بعض الحالات، يجب أن تدعم تلك العمليات أيضاً الإدارة السليمة للموارد الطبيعية ومكافحة الاتجار.

ويجب أيضاً أن تكفل البعثات السياسية الخاصة، التي كثيراً ما تكلف بدعم العمليات السياسية الشاملة، المشاركة الكاملة للمدنيين، بمن فيهم النساء والشباب، كما ذكّرنا مقدمو الإحاطات. إن جهود الوكالات والصناديق والبرامج، التي يجب أن تجتمع تحت رعاية المنسقين المقيمين، ضرورية للاستجابة للأزمات الإنسانية والتعجيل بالتنمية المستدامة التي تفيد الناس وبناء مؤسسات فعالة وقادرة على الصمود.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تنظر على نحو أفضل في أثر تغير المناخ على السلام والأمن. وانطلاقاً من هذا الهدف، انضمت فرنسا إلى مجلس إدارة آلية الأمن المناخي، التي تترأسها مع ألمانيا هذا العام.

إن احترام حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة شرطان مسبقان لمنع نشوب النزاعات لأنه لن يكون هناك سلام دائم أبداً من دون

العدالة. وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها للجهود التي تبذلها المؤسسات التي تكافح الإفلات من العقاب.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن يسفر بناء السلام عن نتائج ملموسة. وقد أظهرت لجنة بناء السلام أن بإمكانها أن تجمع بين الدول والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى وأن تجعلها تشارك في الحوار. ويجب أن تركّز اللجنة جهودها على مواقع جغرافية محددة وعلى مشاريع توصيات تنفيذية تقدم إلى مجلس الأمن. ويجب أن تكون موجودة في الفترات الانتقالية وفترات ما بعد النزاع وأن تدعم الأعمال التحضيرية للخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام. ويتبادر إلى الذهن عدة حالات، ولكن على الأخص هذا العام الفترة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وستواصل فرنسا هذا العام دعم صندوق بناء السلام بمبلغ ٦,٥ مليون يورو. وكما ذكرنا، يجب أن نواصل جهودنا الاستباقية مع المؤسسات المالية الدولية بطريقة منسقة، ولكن يجب علينا أيضاً أن نعبئ القطاع الخاص تعبئة كاملة.

إن الدبلوماسية الوقائية، ومكافحة الأسباب الجذرية للنزاع، وبناء السلام المستدام هي مسائل تقع في صميم الأعمال التحضيرية للخطة الجديدة للسلام. وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، علامة فارقة في وضع تلك الخطة. وستؤدي فرنسا دورها الكامل في تلك الإجراءات.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر اليابان على إتاحة هذه الفرصة لتناول مسألة القدرة على الصمود في بناء السلام. ونشكر أيضاً نائبة الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام والسيدة نديايي على أفكارهم الثاقبة القيمة.

ونشارك التقييم بشأن الحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود من خلال تحمل المسؤولية واستيعاب الجميع للاستجابة بشكل أفضل للتحديات المتشابكة التي نواجهها في الحفاظ على السلام وتوطيده. فالسلام، في نهاية المطاف، هو مهمتنا وعملنا اليومي وعلّة وجودنا هنا في المنظمة. لأن السلام يعني الحياة، ونحن نسعى جاهدين للحياة بحرية وكرامة وازدهار.

لقد أثبت التاريخ، دون شك، أن البلدان التي استثمرت في البشر مجهزة بشكل أفضل بكثير لجعل السلام مستداماً ومنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية والازدهار. يرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بتصميم وتنفيذ سياسات تراعي المصالح الأساسية لكل إنسان وتحميها. ويبدأ باحترام حقوقهم – جميع الحقوق – المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى العكس من ذلك، فإن الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان هو مقدمة للنزاع، ويشكل تهديداً مباشراً للسلام والأمن.

إن فهم السلام والأمن القائم على الحقوق يتطلب منا أن نتصدى للظلم والتمييز، ولا سيما ضد نصف سكان العالم – النساء. ولا تتمتع المرأة بالمساواة الكاملة مع الرجل في أي مكان، ولا حتى في معظم البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تحترم الحقوق. ولكن لا مجال هنا للمقارنة. فتسعى الديمقراطيات، بحرياتها وحقوقها، ومؤسساتها المكرسة، ومجتمع مدني قوي ومعبر بصراحة عن أفكاره، وصحافة حرة صارمة لا هوادة فيها، إلى إيجاد سبل لتحسين أدائها، والقيام بعمل أفضل، وتصحيح الأخطاء، بل ومحاسبة نفسها.

وفي أماكن أخرى، وتحت ستار التقاليد والثقافة المحلية، تستبعد الأنظمة المرأة بشكل منهجي من الحياة العامة والمشاركة في الحكم الديمقراطي، بما في ذلك عن طريق بلوغ أقصى الحدود، كما يحدث للأسف في الوقت الحاضر في أفغانستان حيث تستبعدها من التعليم. لهذا السبب نعتقد أن النساء والشباب يجب أن يكونوا في طليعة جهودنا لتمكين الناس من أن يصبحوا عوامل للتغيير والتحرر والتقدم. هذه هي الطريقة التي نزيد بها القدرة على الصمود ونستعد للمستقبل.

وفي بلدي، ألبانيا، جعلنا تمكين المرأة أولوية في السياسات الداخلية والخارجية – ليس لأن ذلك اتجاه معاصر، ولكن لمجرد أنه الصواب. وبضمان مشاركتهن العادية والكاملة والهادفة على جميع المستويات، شهدنا الفوائد الحقيقية لمجتمع يعرف كيف يُسخّر طاقة الجميع وإبداعهم للإسهام في التنمية وتوليد التقدم والسعي إلى تحقيق

الرخاء. ولهذا السبب نسعى جاهدين لرؤية دورهن يتعزز في جهود السلام الدولية، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وسنستخدم وقتنا في المجلس للنهوض بقضيتهن التي ينبغي أن تكون قضيتنا الجماعية.

فلا يمكن لأي بلد أن يتحمل قلّة الاستثمار في رأسماله البشري. ومن دون بذل جهد عالمي عاجل ومتضافر لبناء رأس المال البشري، فإن الملايين من الناس، وبلداناً بأكملها، معرضون لخطر الاستبعاد من الرخاء في المستقبل ولن تتحقق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الاختلافات في السياق، فإن التركيز على رأس المال البشري أمر ضروري للبلدان أيا كان مستوى الدخل، حيث إن حدود المهارات تتغير باستمرار، ويتزايد الطلب على وجود تعليم وصحة أفضل في كل مكان. إن الاستثمار في رأس المال البشري يعني أن يذهب الأطفال إلى المدارس ويتعلمون التفكير النقدي ويطورون مهاراتهم ويصبحون قادرين على الدخول إلى سوق العمل كأشخاص بالغين أصحاء، وأن يصبحوا مواطنين صالحين وبالغين منتجين. وهذا استثمار في الأسرة والمجتمع والتنمية والسلام.

وتضطلع الحكومات بدور حاسم من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، مما يساعد على الحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة وغيرها من أوجه الحرمان، ويساعد الجميع على أن يصبحوا جزءا من عجلة التنمية. وفي الوقت الذي تعمل فيه أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي على تغيير حياتنا، يجب أن نكفل استفادة الجميع من خلال سد الفجوة بين البلدان، بما في ذلك فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع.

وثمة عنصر رئيسي آخر للسلام والتنمية هو سيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي. فعلى الصعيد القطري، يساعد وجود سيادة قانون قوية، تحمي حقوق الإنسان، على منع الجريمة والفساد والنزاع والتخفيف من حدتها من خلال توفير عمليات مشروعة لحل المظالم ومثبطات تحول دون ارتكاب الجريمة والعنف. وعلى الصعيد الدولي، تعمل على تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتوفر الأساس المعياري للعلاقات الودية بين الدول من خلال الحوار والمفاوضات وآليات تسوية المنازعات والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية، وليس عن طريق الحرب أو العدوان.

ويمكن أن يكون ضعف التنمية الاقتصادية وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان سببا للتوتر والعنف والنزاع. وفي هذا السياق، لا يزال مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، وثيق الصلة بالموضوع.

وهذا يعني أننا يجب أن نستثمر بشكل أكبر وأفضل في المنع – نقطة الضعف في تعددية الأطراف. ولدينا الأدوات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والقرارات. نحتاج فقط إلى كفالة الالتزام بها بجدية وصدق، لابالأقوال فحسب، ولكن بالأفعال. ولا شك في أن ذلك سيساعدنا بشكل فردي وجماعي على الاستثمار في تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بنائبة الأمين العام أمينة محمد، والسفير محمد عبد المغيث، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة دياغو نديايي، رئيسة الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأشكرهم على إحاطاتهم الثاقبة. كما أعرب عن امتناني لوفدكم، سيدي الرئيس، على الاهتمام الذي أولي لبناء السلام طوال هذا الشهر، بدءا بطلبات الحصول على المشورة من لجنة بناء السلام بشأن غرب أفريقيا وكولومبيا، وبلغ ذروته في هذه الجلسة.

نتفق مع مؤيدي عقد هذه المناقشة على أن أهمية بناء السلام أكبر من أي وقت مضى، بالنظر إلى التحديات المعقدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونرى أن لجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من التقريب بين المناقشات عبر مختلف ركائز الأمم المتحدة وحشد الدعم الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن التنمية المستدامة والأمن مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر وهما أساسيان

لبناء سلام مستدام، وفقا لما قالته نائبة الأمين العام أمينة محمد ببلاغة شديدة اليوم. ولذلك يجب أن يعتمد مجلس الأمن نهجا شاملا إزاء النزاع بمراعاة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة للأزمات المدرجة في جدول أعماله.

وتتيح مناقشتنا اليوم فرصة أخرى لإمعان التفكير في بناء السلام والتعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وعلى نحو ما أكدت البرازيل في جلسات سابقة في العام الماضي، فإن تبادل الآراء هذا بين الهيئتين موضع ترحيب كبير، ويمكن أن يحدث في الواقع بتواتر أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك التعاون ضروري لتحقيق سلام مستدام في مواجهة تعقد التحديات الماثلة أمامنا. ولذلك، نعتقد أنه عنصر أساسي ينبغي إدراجه في الخطة الجديدة للسلام، التي نأمل أن تتم صياغتها بطريقة شفافة وبقيادة الأعضاء.

ولا يزال يتعين استكشاف علاقات لجنة بناء السلام مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، استكشافا كاملا. وينبغي أن تبرز الخطة الجديدة للسلام الفائدة المحتملة لتعميق تلك العلاقات. وتحظى هذه المسألة تحديدا بأولوية بالنسبة لمعظم أعضاء اللجنة، وهذا هو السبب في إدراج علاقة اللجنة بالهيئات الأخرى في برنامج عملها لعام ٢٠٢٢. ونتطلع إلى مشاركة المجلس بصورة بناءة في هذا الصدد.

ويمكن للجنة أن تحشد المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وأن تعزز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما للمبادرات الوطنية لبناء السلام. كما يمكن للجنة أن تدعم تنفيذ أنشطة بناء السلام التي تقوم بها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن المساعدة في حشد الدعم السياسي لتعزيز المصالحة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبناء المؤسسات، وغير ذلك من أولويات بناء السلام المحددة وطنيا. غير أننا إذا أردنا أن نعزز أثر مساهمة لجنة بناء السلام، يجب أن نعزز دورها الاستشاري بتحسين اتساق جداول الأعمال، إلى جانب حسن توقيت ونوعية المشورة التي تقدمها اللجنة إلى المجلس.

وأود أن أسرد بعض الاقتراحات العملية من أجل تعاون أكثر جدوى بين الهيئتين: أولا، إجراء مشاورات بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام واستدامة السلام قبل تشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وتخفيضها وعمليات الانتقال؛ ثانيا، قيام لجنة بناء السلام بتقديم المشورة الخطية بانتظام بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال الهيئتين؛ ثالثا، زيادة المواءمة بين برامج عمل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام؛ رابعا، زيادة التفاعل بين اللجنة والقائمين على الصياغة في المجلس؛ خامسا، تعزيز أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بالتفاعل مع لجنة بناء السلام؛ سادسا، عقد دورة مشتركة سنوية واحدة على الأقل، وفقا للممارسة الحالية بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبدون مدخلات مناسبة موجهة نحو بناء السلام، سيواجه مجلس الأمن صعوبات لإحراز تقدم كبير في منع نشوب النزاعات وحلها وفي إدارة عمليات الانتقال الناجحة إلى بناء السلام. ومن وجهة نظرنا، ينبغي للمجلس أن يخول لجنة بناء السلام سلطة الاضطلاع بدور بارز في الأوضاع الانتقالية.

في الختام، وبعد أن أشرت إلى بعض السبل التي ينبغي استكشافها لدى استعراض عمل مجلس الأمن بشأن بناء السلام، ولا سيما تعاونه مع لجنة بناء السلام، أود أن أشدد على الحاجة الماسة إلى تعزيز الثقة. بيد أنه لا يمكن أن يزدهر التعاون إلا إذا اعتبر المجلس اللجنة شريكا قيما، تعمل إلى جانبه بشفافية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من مغادرتها القاعة، أود أن أتوجه بالشكر لنائبة الأمين العام على حضورها هنا وعلى التزامها ببناء السلام. كما أود أن أشكر اليابان على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وأن أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم.

إن منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وجهود بناء السلام أمور حاسمة للاستجابة للتحديات الأمنية والإنمائية المشتركة في جميع أنحاء العالم. وتأخذ الولايات المتحدة طموحاتنا المشتركة بصفتنا

جزءا من لجنة بناء السلام مأخذ الجد. فجهود بناء السلام يمكن أن تساعد على التخفيف من مسببات الهشاشة وعدم الاستقرار، وكفالة تمكين الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية بتوفير أدوات للحد من تكرار النزاع.

ويسعدنا أن نلاحظ الزيادة في الإحاطات التي تقدمها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن خلال العام الماضي ونشجع رفع سقف طموحات التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن وجعله أكثر تنظيما. فلجنة بناء السلام في وضع مثالي لزيادة الوعي بالجهود الإقليمية وبخبرة المجتمعات المحلية، فضلا عن البعد العابر للحدود للنزاعات. وتكرر الولايات المتحدة التشديد على دعمها القوي لتوسيع دور لجنة بناء السلام في السياقات الإقليمية والمجالات المشتركة بين عدة قطاعات، بما في ذلك حقوق الإنسان والمخاطر المتصلة بالمناخ التي تهدد السلام والأمن. ويشمل هذا التوسع الاستفادة من صلاحيتها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، ولا سيما في دورها الاستشاري لمجلس الأمن، من أجل جعل أنشطة بناء السلام متكاملة ومنسقة وملبية للاحتياجات. وترى الولايات المتحدة أن من المفيد وضع خطة جديدة للسلام كجزء من مبادرة خطتنا المشتركة (A/75/982) لضمان أن تكون الأمم المتحدة والاستجابات المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا قادرة على التصدي بفعالية للتهديدات القائمة والناشئة للسلام والأمن الدوليين.

إن أحد الأهداف المنشودة من أنشطة بناء السلام هو الاستدامة، ولا يمكن تحقيق المكاسب التي نسعى إلى تحقيقها بالكامل ما لم تكن شاملة للجميع ومشتركة بينهم. وكثيرا ما تخضع عمليات السلام للاختبار لأنها تفتقر إلى الشرعية في نظر السكان المتضررين. ولا يمكن للجهات الفاعلة الدولية في كثير من الأحيان أن تصنع السلام؛ بل ينبغي لها أن تدعم الجهات الفاعلة المحلية في إيجاد حلولها تناسبها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تكرس الموارد لتعزيز قدرات كيانات بناء السلام المحلية والوطنية والإقليمية. ويجب إشراك النساء والشباب والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني الأوسع نطاقا بفعالية وتمكينهم على نحو كاف من إحداث تأثير مجد على عملية صنع القرار. وكما أبرزنا من قبل، فقد أظهر التاريخ بوضوح أنه عندما تجلس المرأة إلى طاولة المفاوضات وتتمكن من المشاركة الكاملة والهادفة، تزداد احتمالات أن تحقق هذه العمليات نتائج دائمة لجميع أفراد المجتمع. كما أن إشراك الشباب في عمليات السلام، فضلا عن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، أمر مهم لأن العديد من هؤلاء الشباب في حالات النزاع كانوا سابقا أطفالا في حالات نزاع مسلح. كما أن مشاركتهم الإيجابية تحد من خطر جرهم مرة أخرى إلى دوامة النزاع.

ومن أجل تحقيق تلك الغاية، نشجع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإجراء تقييمات أكثر تفصيلا لأثر أعمالها في مجال بناء السلام وبيان كيف يمكن أن تسهم في التخفيض الفعال من حدة النزاع العنيف وفي أي ظروف. ومن خلال تلك الجهود، يحدونا الأمل في بناء توافق في الآراء حول مستقبل تُفعل فيه منظومة الأمم المتحدة تفعيلا كاملا وتُمكن من تحقيق أعمال نعلم جميعا أنها تستطيع أن تنجزها. ويتجلى التزام الولايات المتحدة ببناء السلام في تنفيذنا لقانون الهشاشة العالمية وإصدارنا لاحقا لاستراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار، التي نعتبرها مكملة لجهود الأمم المتحدة. ونأمل أن يمثل الدور الموسع للجنة وزيادة تفاعلها مع مجلس الأمن تقدما هاما نحو تحقيق هدف بناء السلام والحفاظ عليه.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب موزامبيق بمبادرة اليابان بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم. ونشيد إشادة كبيرة برئاسة اليابان على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى مجموعة ممتازة من المواضيع، بما في ذلك الموضوع الذي نناقشه اليوم. ونعرب عن عميق امتناننا لمعالي السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام. كما نعرب عن شكرنا لرئيس لجنة بناء السلام وللسيدة دياغو نداياي، رئيسة الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطتيهما المهمتين.

نالت موزامبيق، من خلال تاريخها القصير كدولة، نصيبها الكافي من الخبرة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، يقوم نهجنا إزاء بناء السلام والحفاظ عليه على أساس

الاعتراف بالصلات الحاسمة بين السلام والأمن والتنمية. ونرى أنه من أجل توطيد السلام، فإن ثمة أهمية قصوى لمعالجة الأسباب الجذرية – الداخلية والخارجية على حد سواء – للنزاع العنيف وعدم الاستقرار وبناء رؤية شاملة وتوافق وطني في الآراء فيما يتعلق بحاضر البلد ومستقبله وصياغة استراتيجيات لبناء مستقبل يسوده السلام وتنفيذها. وبوصفنا بلدا يعكف على بناء السلام، فإن الدروس الرئيسية التي تعلمناها من عملياتنا توضح أهمية التصدي للتحديات الإنمائية بغية منع تكرار انتشار العنف على نطاق واسع. وتحقيقا لذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان وضع سياسات واستراتيجيات شاملة ومتكاملة وجامعة لبناء السلام محورها الإنسان وتطوير الإرادة السياسية الوطنية الثابتة والمحافظة عليها والحصول على التزام راسخ من المجتمع الدولي والتمويل المستدام. ولا يقل عن ذلك أهمية بناء مواءمات فعالة وإنشاء آليات للتكامل والتنسيق على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية وحتى الدولية. ولكي تكون جميع العناصر التي ذكرتها قابلة للتطبيق، من الأهمية بمكان أن تتوفر قيادة وطنية قديرة وحصيفة، تلتزم تماما بالمصالح العليا المتمثلة في الوحدة والسلام والاستقرار والمصالحة على الصعيد الوطني.

ويجب أن تهدف جهود بناء السلام أساسا إلى استعادة سلطة الدولة وهيكل الحكم وتعزيزهما. ويجب أن تعزز قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات والتطلعات الأساسية لشعبها. ولذلك، تحتاج المجتمعات المتضررة إلى المساعدة لبناء هيكلها الخاص للسلام وإعادة تشكيل نسيجها الاجتماعي وتعزيز فعالية المؤسسات الاجتماعية واستدامة الاستثمارات في التماسك الاجتماعي. وفي ذلك السياق، نرى أن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع العنيف لا يمكن أن تكون مجرد متلقية لتدابير أو مبادرات بناء السلام. بل يجب أن تشارك مشاركة كاملة وفعالة في تصميم وتنفيذ عملية بناء السلام برمتها. وباختصار، يجب أن تمتلك زمام عملية بناء السلام. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أن تشرك بناة السلام المحليين والوطنيين في عمليات منظمة تحول دون تكرار العنف وتعزز السلام المستدام. ونؤمن إيمانا راسخا بأن مشاركة النساء والشباب في جميع تلك العمليات أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على الاستراتيجية الجنسانية وخطة العمل الاستراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام، وكلتاهما بقيادة لجنة بناء السلام للدعوة إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في عملية بناء السلام.

ونرى أنه لكي يكون أي تدخل لبناء السلام فعالا، لا بد من التخطيط له بعناية لمراعاة الاحتياجات المالية والإدارية والسوقية في الميدان. وعلاوة على ذلك، يتطلب بناء السلام وجود مؤسسات فعالة ويجب أن يساعد المجتمعات على تطوير المتانة والقدرة على الصمود حتى تتمكن من مجاراة عمليات السلام لديها والتكيف معها وتعديلها والمحافظة عليها.

ونعلم جميعا أن البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ذلك ما شهدناه في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، التي أجريت بنجاح في بلدنا من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤. ونعلم أيضا أن فعاليتها واستدامتها يعتمدان بشكل حاسم على توافر التمويل، وعلى القدرة على التصدي للتهديدات الناشئة التي تواجه السلام والاستقرار، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف، وعلى القدرة على تحقيق السلام في الأجل الطويل. وما ننساه أحيانا هو أنه لولا موافقة أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين الرئيسيين لما تحقق ذلك. ومفتاح النجاح هو الشراكة بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية.

وترى موزامبيق أن الخطة الجديدة للسلام يجب ألا تتبع نهج الحلول التي تصلح لجميع الحالات لمنع نشوب النزاعات العنيفة وحلها. ويجب أن تكون شاملة ومحددة السياق وأن تتضمن، في جملة أمور، تعزيز الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتشجيع الاستثمارات الحيوية في رأس المال البشري، ولا سيما النساء والشباب؛ وتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية والإصلاح والتنمية؛ وإعطاء الأولوية للحلول المحلية وإشراك المجتمعات المحلية في منع النزاعات العنيفة وحلها؛ وتفهم أعمق لخصوصيات المجتمعات المتأثرة بالنزاعات العنيفة؛ وزيادة المساعدات والتدفقات الإنمائية الخارجية بهدف تحقيق

نمو اقتصادي أكبر والتركيز على الاحتياجات الفورية للدول في مرحلة ما بعد النزاع لمنع العودة إلى الأعمال العدائية.

ونؤكد مجددا اعتقادنا بضرورة أن يساعد بناءُ السلام المجتمعات المتضررة على معالجة السبب الجذري للعنف، وإصلاح النسيج الاجتماعي، وإعادة بناء حياة المتضررين، وأخيرا، كفالة امتلاك المجتمعات المحلية للأدوات والآليات المناسبة لحل النزاعات سلميا وبطريقة تعاونية، دون اللجوء إلى العنف.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): "السلام لا يتحقق أبدا بشكل دائم، بل يجب رعايته كل يوم وكل لحظة، بغض النظر عما إذا كنا سياسيين عظماء أو مجرد تلامذة".

هذا ما قالته ناشطة السلام الشابة ليا نرجود، الكندية من مقاطعة كولومبيا البريطانية تتكلم اللغة الفرنسية، في محادثات جنيف للسلام، التي تعقد في سويسرا سنويا منذ عام ٢٠١٣. وتوضح السيدة نرجود ثلاثة شروط رئيسية لتحقيق السلام المستدام: الالتزام الطويل الأجل، والاستثمار المستمر في الثقة، والخطاب الصريح والشفاف على جميع المستويات. وهذه العناصر الثلاثة هي أيضا التي استرشد بها عمل سويسرا لفترة طويلة.

إن السلام المستدام أولوية لسويسرا في مجلس الأمن، وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب بمشاركة نائبة الأمين العام أمينة محمد، ورئيس لجنة بناء السلام محمد عبد المغيث، والسيدة دياغو نديای في هذه المناقشة، ونشكرهم على إسهاماتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أوضح كذلك العناصر الثلاثة المذكورة – الوقت والثقة والشفافية – في ضوء مناقشاتنا العاجلة في الأشهر المقبلة بشأن خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

أولا، إن بناء السلام المستدام مسعى طويل الأجل، إذ يجب معالجة مختلف أسباب النزاع من خلال نهج كلي. لقد أكد المجلس من جديد، في القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)، أن "التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزِّز كل منها الآخر". ولتنفيذ تلك الصلة، نشجع أعضاء المجلس على مواصلة المناقشات البناءة بغية تعزيز الروابط بين تلك العناصر، على سبيل المثال، في مجال العدالة الانتقالية أو في العمليات الانتقالية في عمليات حفظ السلام.

ثانيا، نحن بحاجة إلى التركيز على الجهات الفاعلة المحلية واستيعاب الجميع. هذه هي الطريقة التي يمكننا بها بناء بيئة من الثقة. إن سويسرا، القائمة وفقا لمبدأ الولاية الاحتياطية، تتكلم من تجربتها الفيدرالية الخاصة. فالمجتمعات والسلطات المحلية، بكل تنوعها،هي دائما في الخطوط الأمامية في بناء السلام المستدام ومنع الانتكاس إلى العنف. ويجب أن نبني على مهاراتهم وقدراتهم. وترحب سويسرا بالعمل الرائد الذي تقوم به لجنة بناء السلام في تعزيز دور الأطراف الفاعلة الوطنية والمحلية، وتشجع اللجنة على تكثيف هذه الجهود، بالتعاون الوثيق مع المجلس. ويتطلب السلام المستدام أيضا مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة تحمي وتعزز حقوق الأشخاص الذين يعتمدون عليها. وإذا انتهكت تلك الحقوق، فيجب مساءلة الأطراف المسؤولة حفاظا على الثقة في المؤسسات.

ثالثا، يجب أن نعزز الشفافية والحقيقة كأساس للعمل الملموس. إننا نواجه تعقيدا غير مسبوق من العوامل الكامنة وراء النزاع. ويشمل ذلك التهديدات الجديدة للأمن الدولي والعوامل المُضاعفة للمخاطر، من تغير المناخ إلى تحديات الفضاء السيبراني. ولكي يتم التصدي لها بفعالية، يجب أن يكون لدى مجلس الأمن معلومات وبيانات علمية مستكملة تحت تصرفه، مصنفة وفقا للمعايير ذات الصلة، مثل الفئة، وأن يدمجها في عمله اليومي. ويجب أن يأخذ في الاعتبار التهديد الذي تشكله المعلومات المضللة على السلام والأمن وأن يتصدى له.

خلال أحدث استعراض لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، ذكّرنا خبراء بارزون بأن "بناء السلام هو المظهر العملي لما التزمت به الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وتظل تلك المسؤولية تجاه الشباب والشابات مهمة جدا. وبالنظر إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة

بالشباب والسلام والأمن، فإن لدى المجلس أدوات ذات صلة تحت تصرفه، وقبل كل شيء، مجموعة كبيرة من بناة السلام. وينبغي لنا الآن أن نستخدم تلك الإمكانات الهائلة.

وبالبناء على إنجازات وتجارب العقود الماضية، يجب أن تكون الخطة الجديدة للسلام وسيلة رئيسية لبناء السلام المستدام والاستفادة منه. وفي هذه الأزمان التي تبدو قاتمة، فإننا مدينون لجميع الأجيال، في كل مكان في العالم، بحشد جهودنا معا واغتنام هذه الفرصة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة. كما أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، وكذلك رئيس لجنة بناء السلام والسيدة دياغو نديايي، على أفكارهم الثاقبة وتوصياتهم.

لا يزال الملايين من الناس يعيشون في بلدان منكوبة بالنزاعات. ويواصل تزايد عدم المساواة وانعدام الثقة والاختلافات السياسية إشعال حروب مدمرة. ويواجه العالم باستمرار تحديات معقدة وجديدة، تهدد بالتسبب في نزاعات جديدة أو إطالة أمد النزاعات القائمة. ونحن مدينون لجميع المدنيين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما ضحايا النزاعات، بتنشيط استراتيجيات منع نشوب النزاعات وتعزيز مفهوم بناء السلام. ويجب علينا أيضا أن نحدد السبل الكفيلة بالتنفيذ الفعال لاستراتيجيات بناء السلام الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

وترحب مالطة بتوسيع نطاق التعاون مؤخرا بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ويمكن توسيع نطاق هذا النهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٦، بشأن تمويل بناء السلام، الذي يعترف بالحاجة الماسة إلى التمويل المستدام لجهود بناء السلام بصورة كافية ويمكن التنبؤ بها.

واتساقا مع إيماننا بأن بناء السلام جزء لا يتجزأ من مشروعنا المتعدد الأطراف، تساهم مالطة في صندوق بناء السلام. وتهدف مساهمتنا أيضا إلى التأكيد على أنه يمكننا إحراز نتائج مهمة إذا أسهمنا جميعا في تحقيق تلك الغاية. ويتطلب تمويل هذه العمليات وإدارتها أقصى اهتمامنا في ضوء الولايات المتغيرة والتحديات المتزايدة.

إن مجرد غياب العنف ليس هو التعريف الحقيقي للسلام. ويجب أن يكون عملنا من أجل السلام حلا دائما، تتحول في سياقه المواقف والمؤسسات والهياكل إلى تعاون وشراكة إيجابيين. وتؤدي التنمية المستدامة دورا هاما في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، لأنها تمكن الحكومات والمجتمعات المحلية من تحقيق هذا التغيير التحويلي في مجتمعاتها، مما يجعلها قادرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية. ومن الواضح أن عمليات السلام الشاملة للجميع أكثر دواما واستدامة ونجاحا.

ويشكل عدم حصول الناس من جميع الأعمار، وخاصة الأطفال، على التعليم عاملا مضاعفا لخطر النزاع. ونشدد على أهمية محو الأمية كأداة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات ونسلط الضوء على قدرتها الكلية على النهوض بالسلام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان المشاركة الكاملة لجميع الأشخاص في المجتمع والنهوض بحقوق الإنسان وكرامته وتعزيز القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وبناء مجتمعات أقدر على الصمود وأكثر شمولا واستدامة، بما في ذلك في المجال الرقمي. ويتعين علينا تمكين الناس بتزويدهم بالقدرات اللازمة للمشاركة في الأنظمة الديمقراطية والتصدي للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والخطط العنيفة. وتنطوي البيئات التعليمية ومهارات القراءة والكتابة التي يطورها المرء في مثل هذه البيئات على تلك الإمكانات ويمكن أن توفر للمهمشين إمكانية اللجوء إلى القضاء والحماية القانونية، مما يقلل من احتمالات نشوب النزاع.

وينطوي تحديد التهديدات الناشئة والإنذارات المبكرة بالنزاع على صعوبة، بما في ذلك بسبب إجراءات مجلس الأمن وديناميكاته. وتشكل الحوارات غير الرسمية وأوجه التآزر بين هيئات الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المستقلة وسيلة لمعالجة هذا النقص. ويمكن للجهات الفاعلة الإقليمية أن تكون بمثابة قناة قوية للمشورة بشأن أولويات بناء السلام في المناطق المعنية.

كثيرا ما تعاني النساء والأطفال من الأعمال الوحشية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة للنزاع. كما أنهن لبنات بناء حاسمة

للسلام. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينعم بالسلام من دون إدماج رفاه النساء والأطفال واستيعابهم وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية. ويلزم الاستماع إلى أصوات النساء بشكل كامل ومتساو وهادف من أجل وضع خريطة طريق مستدامة وشاملة للجميع لبناء السلام بشكل فعال.

في الختام، لا يسعنا إلا أن نشير إلى تأكيد الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982) على الاستثمار في الوقاية وبناء السلام ولجنة بناء السلام كأحد المقترحات الرئيسية الواردة في التقرير، بما يتماشى مع الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن مسؤوليتنا أن نسعى جاهدين لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في مرحلة مبكرة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد ورئيس لجنة بناء السلام، السيد محمد عبد المغيث، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة دياغو نديای.

إننا مقتنعون بأن استراتيجيات السياسات السليمة على الصعيد الوطني ضرورية لبناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة. ويجب أن تراعي قوانين الدولة الخصائص الوطنية والدينية ويجب أن توفر مؤسساتها حماية فعالة لمصالح وحقوق جميع سكان البلد من دون استثناء. وتشكل السياسات العامة السليمة التي تنشئ سلطات مسؤولة لصنع القرار وتبني علاقات منصفة في المجتمع مفتاح ضمان استقرار الدول. ومن الأمور الأساسية بنفس القدر بناء اقتصادات مستدامة ومستقلة وتنافسية ووضع برامج وطنية للرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن العمل مع الشباب وغرس احترام تاريخ المرء. ويمنح تحقيق إنجازات في تلك المجالات الدول نفسها القدرة على ضمان رفاه وأمن مواطنيها بغية التغلب على أثر النزاعات ومنع تكرارها.

ولا يمكن إغفال أن العديد من الدول المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولا سيما دول القارة الأفريقية، ما زالت متأثرة بعواقب ماضيها الاستعماري. فقد عطلت تلك الأحداث المأساوية العملية التقليدية لتشكيل الدولة؛ وجرى ترسيم الحدود بشكل تعسفي وانتهى الأمر بتقسيم العديد من الشعوب أو، على العكس من ذلك، تجميعها بشكل تعسفي في دول. وساهم فرض لغات وعادات غريبة على السكان المحليين منذ أمد بعيد حتما في نشوب النزاعات بين الأديان والأعراق، بالنظر إلى أنه كان عاملا مناوئا لبناء مجتمعات متماسكة. وتعمدت بعض الإمبراطوريات الاستعمارية أن تترك وراءها خطوطا فاصلة مصطنعة، على أمل الحفاظ على نفوذها تطبيقا لسياسة "فرق تسد". وكل ذلك كان مصحوبا أيضا بالاستغلال الاقتصادي.

وعموما، ربما لا يكون مجلس الأمن في وضع يمكنه من إحداث تأثير كبير في معالجة تلك المشاكل الأساسية. ولا شيء يمكن أن يحل محل أسلوب البحث عن حلول ومبادئ سياسية لبناء الدولة على أساس المصالح والأولويات الوطنية. ومع ذلك، من الواضح أن مجلس الأمن لديه فرصة وأمامه واجب على السواء لإنهاء أشد مراحل النزاعات حدة، بما في ذلك من خلال عمل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التي يمكنها، من خلال ولاياتها الواسعة ومواردها التي تقدر ببلايين الدولارات، أن تسهم في إنهاء العنف وحماية المدنيين.

إن أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أداة مهمة لمساعدة الدول في التغلب على آثار النزاعات ومنع تكرارها. وفي هذا الصدد، نلاحظ دور لجنة بناء السلام التي تعمل بوصفها منبرا استشاريا لوضع استراتيجيات شاملة للانتعاش بعد انتهاء النزاع ولمنع تكرار النزاعات.

وينبغي أن تكون اللجنة بمثابة حلقة وصل بين جهود السلام والأمن والمساعدة الإنمائية؛ ويعني ذلك أنه ينبغي لها أن تقدم توصيات ليس إلى المجلس فحسب، ولكن أيضا إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعندما يتعلق الأمر ببناء السلام، لا يمكن أن تكون هناك حلول تلقائية واحدة تناسب الجميع. فكل حالة تتطلب نهجا دقيقا ومحايدا يتسم بالمثابرة من أجل إيجاد حل فريد.

إن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات والتغلب على عواقبها تقع على عاتق الدول نفسها. وينبغي عدم تقديم الدعم الدولي، إذا لزم الأمر، إلا بموافقة الحكومة المضيفة، تمشيا مع أولوياتها

وباحترام غير مشروط لسيادة الدولة. ومن غير المقبول أن يحدد المانحون تفضيلاتهم الخاصة وأن يجعلوا تخصيص المعونة مشروطا بمطالب سياسية. فلا يفضي هذا النهج إلى تحقيق السلام. ونحن نتوخى الحذر إزاء محاولات دمج قضايا السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية تحت مظلة "استدامة السلام". فنحن مقتنعون بأنه على الرغم من بعض الصلات بين مختلف جوانب أنشطة الأمم المتحدة إلا أنه من المستصوب الإبقاء على تقسيم العمل والتمييز الواضح بين الولايات الخاصة بأجهزة وهيئات الأمم المتحدة. إن استخدام انتهاكات حقوق الإنسان وعوامل تعسفية أخرى كشكل من أشكال مؤشرات النزاع يفتح الباب أمام فرص إساءة المعاملة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ونحن نرى أن التسوية السياسية للنزاعات وتحقيق استقرار الحالة الأمنية هما ما يرسيان الأساس لتحسين حالة حقوق الإنسان وبناء مؤسسات ديمقراطية في البلد المعني وليس العكس.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر اليابان على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام والسلام المستدام. وأشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على وصفها الثاقب للتحديات ذات الصلة ومسار المجتمع الدولي نحو السلام المستدام. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك السيدة دياغو نديايي، على إحاطتيهما المفيدتين.

يشكل بناء السلام واستدامة السلام عمليتين متعددتي الجوانب تشارك فيهما مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من المجتمع الدولي تعمل معا لدعم القدرة على الصمود وتيسير الملكية الوطنية للسلام، بما في ذلك العمليات السياسية من أجل تعزيز السلام والرفاه المستدامين. بناء السلام هو المرحلة التي تلي توقيع اتفاق سلام أو انتهاء العنف الواسع النطاق. وهو ينطوي على جهد شامل لمنع استئناف الأعمال القتالية. وبهذا المعنى، يرتبط بناء السلام ارتباطا وثيقا بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع ومرونة القدرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمواجهة دوافع الهشاشة.

وغني عن القول إن الاستثمار في التعليم والبنية التحتية وتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز دور النساء والشباب هي ركائز أساسية لخطة السلام المستدام. لقد تم في إطار منظومة الأمم المتحدة إنشاء هيكل بناء السلام ليكون بمثابة جسر لتعزيز نهج متكامل ومتسق للنهوض بخطة السلام المستدام. ومع ذلك فإن العوامل المعاصرة للنزاع والأمن لا تؤدي إلا إلى تعقيد تلك المهمة الصعبة أصلاً.

لقد أصبح من المقبول عالميا أن السلم والأمن مرتبطان بالتنمية ارتباطا وثيقا. والواقع هو أن كثيرا من البلدان التي تعاني من نزاعات مسلحة تواجه أيضا عقبات في طريق تنميتها المستدامة نظرا لأن قدراتها المؤسسية وفي مجال الحكم تصبح بسهولة مثقلة بالأعباء. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي تكافح مع التخلف المستمر في النمو تواجه تحديات أمنية وتظل عرضة للتصدعات في نسيجها الاجتماعي، بينما تزدهر في هذه الظروف قوى هدامة مثل الإرهاب والتطرف العنيف، والعنف الطائفي، والجريمة المنظمة، على سبيل المثال لا الحصر. وظهور عوامل الخطر المعاصرة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتهديد المتزايد باستمرار الذي يمثله تغير المناخ، قد أدى إلى إضافة المزيد من التعقيد المستعصي إلى هذا المشهد الأمني الصعب. ولا يمكن التصدي بفعالية لهذه التحديات المتداخلة والمتشابكة إلا من خلال استراتيجيات شاملة ومتماسكة.

إن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولكن لكي يضطلع بولايته على نحو أكثر فعالية يجب أن يعمل عن كثب مع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة شاملة ومنهجية. وتشمل هذه الأسباب الجذرية أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ والركود والتراجع الاقتصاديين؛ ومستويات حادة من البطالة والفقر المدقع؛ وضعف هياكل الحكم؛ والتحديات الصحية والبيئية؛ والمخاوف والشكوك والدوافع الاقتصادية للنزاع التي تنشأ في الأزمات.

وبالنظر إلى الترابط المتزايد بين مكونات المجتمع الدولي والروابط المتغيرة بين السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، يبدو أن التصدي لتحديات السلام والأمن والتنمية بمعزل عن بعضها البعض هو بلا أهمية. ومن الواضح أن انعدام الأمن يؤثر

على جميع الدول والشعوب بدرجات متفاوتة، حيث تكون أقل البلدان نموا وأضعف الفئات في أغلب الأحيان أكثر عرضة للمشقة والأزمات.

ولذلك يجب أن تظل الأمم المتحدة في صميم الجهود الرامية إلى حماية المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مع تعزيز السلم والأمن والتنمية للجميع. ويجب على المجلس أن يجد استجابات للآثار الأمنية المترتبة على الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن، بما في ذلك الجائحات والتحديات البيئية الناجمة عن تغير المناخ. ويجب أن يقودنا ذلك إلى تعزيز دور مجلس الأمن من خلال تشجيع نهج متكامل ومتسق على نطاق المنظومة للتصدي لتلك التحديات المتعددة الأوجه. وفي تلك المهمة التي لا غنى عنها، يجب أن نكون قادرين على استخلاص الدروس من الحالات المعقدة والمتفاقمة باستمرار والتحديات الإنمائية المستمرة التي تواجه العديد من البلدان، بينما نعيد النظر في أدوات نظام أمننا الجماعي.

في ضوء التحديات التي تشكلها جائحة كوفيد-١٩، وتغير المناخ، وحالات العجز في التنمية المرتبطة بالنزاعات، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل أوثق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان أن تظل أهداف التنمية المستدامة في متناول البلدان المتضررة من نزاعات؟ ومن بين الآفاق الواعدة التي يتعين استكشافها هو التعاون الأوثق للمجلس مع لجنة بناء السلام، وربما أيضا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن أن يساعد على حشد استجابات إنمائية عالمية أكبر للتحديات الملحة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. على أية حال، وفي الختام، يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على تعزيز نهجه المتكامل عبر مجمل نطاق السلم والأمن والمعونة الإنسانية والتنمية بغية تعزيز الحلول التي تركز على الإنسان، دون المساس بالسيادة أو تعريض السلام الدولي للخطر.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن لنائبة الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام والسيدة نديای على إحاطاتهم اليوم.

وكما نعلم جميعا، لا يمكن تحمل تكلفة النزاع، سواء من حيث المعاناة الإنسانية أو من حيث الموارد المتاحة لحفظ السلام والمعونة الإنسانية. إن خطة السلام الجديدة هي فرصة لوضع المنع في المقدمة والمحور من أجل إنقاذ الأرواح وتوفير التكاليف الأكبر في المستقبل. نحن ندرك أن مفهوم منع نشوب النزاعات يمكن أن يثير الحساسيات.

بيد أن عمليات بناء السلام التي تملك البلدان زمامها يمكن أن تعزز السيادة وقدرة الدول على الصمود. وذلك هو جوهر إطار السلام المستدام الذي صاغته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ والذي يؤكد أهمية العمل مع البلدان لتلبية احتياجاتها ومبدأ المسؤولية المشتركة واتباع نهج يشمل المنظومة بأكملها. فأوجه الهشاشة عالمية واستدامة السلام تتطلب عملا مستمرا في جميع البلدان.

وترى المملكة المتحدة أنه بالعمل معا ثمة إمكانية لأن نحدث تأثيرا أكبر في ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، ينبغي أن ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة الاستشرافية لتوقع المخاطر وتوجيه استجاباتنا. ويمكننا الاستفادة بشكل أفضل من البيانات والتكنولوجيا في فهم مخاطر النزاعات، بما في ذلك في الأماكن التي تتفاقم فيها جراء تغير المناخ. ويمكننا أن نكفل تمتع الأمم المتحدة بقدرات الوساطة المناسبة وشبكات أوسع للمساعدة في حل النزاعات قبل أن تتصاعد. ويشكّل اتباع نُهج شاملة للجميع والاستثمار في بناة السلام من النساء والشباب أولوية كوننا جميعا نعلم بوجود أدلة على أن ذلك يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة.

ثانيا، يجب على أسرة الأمم المتحدة، ونحن منها، أن تنفذ خطة الحفاظ على السلام تنفيذا كاملا. ويشمل ذلك تمكين المنسقين المقيمين الذين يقودون نهجا مشتركة لبناء السلام من أجل تعظيم أثر التنمية والجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود على الصعيد القطري. وما فتئت المملكة المتحدة تستثمر في صندوق بناء السلام، الذي يضطلع بدور حاسم في تحفيز الاتساق داخل الأمم المتحدة ودعم استراتيجيات المنع المملوكة وطنيا. ويمكن أيضا توجيه الاتساق ونمذجته على نحو أفضل في نيويورك لتعميمه على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج.

وأخيرا، يمكن للمجلس أن يفعل المزيد لمنع نشوب النزاعات من خلال إدراك للمخاطر المستجدة والعمل بالتعاون مع هيئات الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة لتعزيز استجابات متكاملة. وتشكّل لجنة بناء السلام جزءا حاسم الأهمية من المعادلة ذاتها ومن خلال دورها الاستشاري الذي تضطلع به لدى المجلس. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة اضطلاع اللجنة بدور أكثر نشاطا. وتشكّل المشاركة النشطة لجنوب السودان تطورا موضع ترحيب ومثالا آخر على تزايد الاهتمام بدعم بناء السلام.

وتتيح خطة السلام الجديدة الفرصة لتنشيط التزامنا المشترك باستدامة السلام. وأرحب بمبادرة اليابان اليوم للمساعدة في المضي قدما بالأفكار. فجميعنا بحاجة إلى التكيف مع التهديدات الناشئة والعوامل المضاعفة للمخاطر، بينما نستثمر في جهود منع نشوب النزاعات ونعطيها الأولوية.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يمكن لمجلس الأمن أحيانا أن يعطي الانطباع بأنه سيارة إسعاف العالم، إن جاز التعبير. فهو ينتقل سريعا من نزاع ناشئ إلى آخر على الرغم من أن منع نشوب النزاعات هو أكثر الطرق فعالية وكفاءة لصون السلام والأمن في العالم. ولذلك من واجب المنظمة أن تمنع نشوب النزاعات. ولذلك أيضا أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على عقد هذه المناقشة. وأعرب أيضا عن امتناني للإحاطات التي قدمتها نائبة الأمين العام أمينة محمد؛ والسفير محمد عبد المغيث، رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة دياغو نديايي، ممثلة المجتمع المدني.

وتمشيا مع نتائج استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام، نؤيد الرؤية التي اقترحها الأمين العام بشأن وضع خطة جديدة للسلام، على النحو المبين في خطتنا المشتركة (A/75/982)، التي تشدد، في جملة أمور، على الحد من المخاطر الاستراتيجية والاستثمار في جهود المنع من أجل بناء السلام وتحقيق السلام المستدام. ويجب أن تتضمن خطة السلام الجديدة آليات فعالة للتغلب على التحديات التي تطرحها التهديدات غير العسكرية، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تنشط في أعقاب المراحل الانتقالية وتستغل الحدود التي يسهل اختراقها. والاستثمار في البشر هو الأداة الرئيسية لمنع نشوب النزاعات وبناء القدرات جزء حاسم من الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات. ويمكن للإقصاء والفقر وعدم المساواة، إلى جانب عوامل أخرى تقوض النسيج الاجتماعي، أن تعزز التطرف العنيف.

ولذلك يجب أن نكون قادرين على الاعتماد على نهج شامل وعملي المنحى لتمكين بناء قدرات البلدان في حالات النزاع. وتشكّل البعثات السياسية الخاصة ومكاتب الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي تشهد حالات نزاع الشريك المناسب لتقديم الدعم للسلطات الوطنية في وضع خطط انتقالية مشتركة، إلى جانب استخدام أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة وإتاحة نهج أوسع نطاقا لتعزيز المؤسسات الوطنية.

وتؤدي المشاركة الكاملة والمنصفة والمجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام إلى تحقيق سلام دائم ومستدام. وفي ذلك الصدد، تؤكد إكوادور أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع التدابير اللاحقة المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبناء على ذلك، نشدد على الاستراتيجية الجنسانية وخطة عمل لجنة بناء السلام، التي تعزز إدراج المنظور الجنساني وترصد التقدم المحرز وتحدد الثغرات. وبالمثل، يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) والتدابير المتصلة بالشباب والسلام والأمن، مع إيلاء اعتبار خاص للنساء والشباب.

ويجب أن تكون الأنشطة الموجهة نحو كفالة الحوار والمصالحة والتسريح قادرة على الاعتماد على موارد مالية ولوجستية كافية. وفي ذلك الصدد، لا يزال صندوق بناء السلام أداة بحاجة إلى تعزيز. وقد أيدت إكوادور جهود الأمين العام لتحقيق قدر أكبر من القدرة على التنبؤ والاستدامة فيما يتعلق بتمويل الصندوق، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة. ومن شأن إقامة شراكات أكثر فعالية مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية أن تعود بالنفع على الصندوق. والواقع أن البلدان التي تمر بحالات نزاع تفتقر إلى إمكانية الحصول على ما يكفيها من القروض الميسرة الشروط، ونشجع البلدان التي تقدم المساعدات الإنمائية الرسمية على توفير ما يلزم من خطوط الائتمان لزيادة إمكانية حصولها على الموارد.

وفي ذلك الصدد، نحث البلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان المجاورة لها على المشاركة في لجنة بناء السلام، التي تضطلع بدور داعم سياسيا وتشكّل حلقة وصل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لتقديم مشورة متسقة فيما يتعلق بالاحتياجات والأولويات الوطنية. ونقدر الدور الاستشاري الفريد الذي تضطلع به لجنة بناء السلام ونشدد على أهمية التوصيات الخطية والشفوية التي تقدمها إلى مجلس الأمن، لا سيما قبل تجديد الولايات. وإكوادور، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، بعد أن عينها مجلس الأمن في هذا الموقع، ستنهض في اللجنة بهذه الجهود التي لا غنى عنها من أجل السلام المستدام.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشيد باليابان على تركيز اهتمامنا على هذا الموضوع حسن التوقيت، وأود أن أشكر نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والسفير محمد عبد المغيث، والسيدة دياغو نديای على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والمتبصرة.

بعد مرور واحد وثلاثين عاما على نشر برنامج للسلم (S/24111)، لا تزال منظومة الأمم المتحدة تكابد من أجل إيجاد حلول مستدامة لمنع نشوب النزاعات وعدم الاستقرار المتزايد، أو حتى لمجرد معالجتها. وما زلنا أيضا نكافح من أجل توفير التمويل والموارد الكافية لمشاريع بناء السلام. إن القرار المتعلق بتمويل بناء السلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ (قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٦، خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنه للأسف ليس كافيا لضمان تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام للأنشطة الحاسمة التي تمنع نشوب النزاعات والأحداث ذات الصلة.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن العنصر البشري يكمن في صميم بناء السلام ومكوناته. ونحن نتناول بناء السلام من وجهة نظر محورها الإنسان ويُمكِّنها إطار مؤسسي يكون بطبيعة الحال شاملا ومستجيبا وقابلا للتكيف مع الاحتياجات الناشئة. وهذه القدرة على التكيف هي المفتاح لتعزيز السلام الدائم والقدرة على الصمود. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أتشاطر التوصيات الثلاث التالية.

أولا، لاستدامة السلام، نحتاج إلى استراتيجيات شاملة. وإحدى المشاكل التي نسمعها مرارا وتكرارا هي تأثير النُهُج المجزأة وغير المتماسكة التي لا توفر نوع الحلول الطموحة التي تحتاج إليها البلدان التي تواجه نزاعات أو الخارجة منها. ولا يتعين علينا أن نعيد اختراع العجلة، ولكننا نحتاج إلى تعبئة مختلف الأدوات المتاحة لنا في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. والمؤسسات لا توجد لمجرد أن تكون موجودة. إنها توجد لدعم المجتمعات. وإذا لم نقم بتحسين كيفية استخدامنا لها، فإننا نخذل الناس الذين يُتَوَقَّع منا خدمتهم.

وأمثلة التنسيق المحددة التي ينبغي لنا أن نستخدمها على نحو أفضل، كما قال آخرون، تشمل المشورة الخطية التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن ومشاركة رؤساء التشكيلات القطرية في مناقشاتنا. وكذلك نؤيد عقد حوارات غير رسمية بين المجلس ولجنة بناء السلام، التي يمكن لإسهاماتها أن تمكن مجلس الأمن من تحسين مشاركته وتقديم دعم أفضل للحكومات المضيفة.

ثانيا، إن الشمولية هي حجر الزاوية في بناء السلام. وعندما تمكن المجتمعات المحلية، فإنها تكون قادرة على تهدئة التوترات وبناء القدرة على الصمود من الألف إلى الياء. وهذا يعني الاستثمار في المرأة والشباب. وقد أكدنا مجددا للمجلس أن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة تديم السلام. وكما نعلم جميعا، يقل احتمال فشل اتفاقات السلام بنسبة ٦٤ في المائة عندما يشارك ممثلو المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في عمليات السلام تلك.

والفصل الجنساني محرك للنزاع وعدم الاستقرار. وقد اجتمع، هذا الصباح، فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشارك في رئاسته الإمارات العربية المتحدة، لمناقشة حالة النساء والفتيات في أفغانستان. فينبغي ألا ينظر أبدا إلى مساهمة المرأة في المجتمع على أنها خيار، بل على أنها شرط مسبق للأمن والازدهار. والدليل واضح: المجتمعات الشاملة تزدهر.

بيد أن منع نشوب النزاعات يعني أيضا الانتقال إلى حل النزاعات بسرعة بدلا من قبول النزاعات المجمدة كقاعدة والتفكير في أن السلام

سيسود في هذا السياق. والأنباء المفزعة الواردة من الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الصباح تدلل بوضوح على هذه النقطة. والمدنيون وحدهم هم الذين سيدفعون الثمن في غياب استراتيجية سلام شاملة ومستدامة.

ثالثا، إذ أننا ناقشنا معالم البرنامج الجديد للسلام، نحتاج إلى أن نكون قادرين على الاستجابة بفعالية للتحديات المتطورة والمعقدة، مثل تغير المناخ والتطرف والجوائح. ولأوضح هذا فيما يتعلق بالمناخ. فإن عدم الاستقرار وندرة الموارد الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تضخيم التوترات والنزاعات في المجتمعات الهشة. والبيانات تظهر هذا. فبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٩، أدت الأحداث المرتبطة بالطقس إلى نزوح ما يقدر بنحو ٢٣ مليون شخص في المتوسط كل عام. وقد أظهرت الدراسات أنه من بين البلدان الـ ٢٥ الأكثر عرضة لتغير المناخ، هناك ١٤ دولة تواجه نزاعات بالفعل. ولذلك، فإننا بحاجة إلى بيانات وتحليلات أفضل لمعالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ على نحو أفضل. وأمامنا فرصة لدمج العمل المناخي وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان اغتنام هذه اللحظة.

ويجب أن توفر الخطة الجديدة للسلام إطارا ذكيا وقابلا للتكيف، ويجب أن يتناسب التمويل مع الاحتياجات. والاهتمام السياسي في حد ذاته لا يحل المسألة. فيلزم أن يُغَذَّى بالتمويل الحفاز والمستدام وببرامج تنمية القدرات لتعزيز الانتعاش السريع وبناء القدرة على الصمود التي نتكلم عنها جميعا.

وأخيرا، فإن بناء السلام – وكذلك جهود حل النزاعات – تضطلع به الآن أكثر من أي وقت مضى مجموعة أكثر تنوعا من الأطراف الفاعلة على المسرح العالمي. ومن المهم، في عالم يتسم بالتجزئة، الاستفادة من جهود التيسير التي تبذلها تلك المجموعة وكفالة أن تكمل المبادرات المحلية والوطنية والدولية بعضها بعضا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان قدر أكبر من المرونة والاستدامة في بناء السلام. والحجة الأخلاقية لتجنب النزاع واضحة، ولكنها كذلك حجة اقتصادية. ووفقا لمعهد الاقتصاد والسلام، فإن كل دولار يستثمر في بناء السلام يمكن أن يوفر، على المدى الطويل، ١٦ دولارا للجهود الإنسانية والإنمائية. إننا نتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء من أجل خطة جديدة شاملة ونشطة للسلام استعدادا لمؤتمر قمة المستقبل في عام ٢٠٢٤.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن ل وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إدراجي في قائمة المتكلمين. كما أود أن أعرب عن تقديري من خلالكم، سيدي الرئيس، لحكومة اليابان على عقد جلسة اليوم بشأن السلام، التي جاءت في الوقت مناسب أكثر من أي وقت مضى، والتي، للأسف، ليست حسنة التوقيت فحسب، بل هي كذلك فريدة من نوعها. وإذا نظرنا إلى الخطاب السياسي الدولي اليوم، فإن الحرب عادة ما تكون على جدول الأعمال، لا السلام. فخطاب الحرب صاخب جدا، وخطاب السلام يكاد لا يسمع.

إنني أمثل بلدا جارا مباشرا لأوكرانيا، بلدا مهتما للغاية بإحلال السلام، بالنظر إلى أن آثار الحرب كانت شديدة ومباشرة بالنسبة لنا كجيران. فقد دخل أكثر من مليون لاجئ إلى هنغاريا، مما ألزمنا بتنفيذ أكبر عملية إنسانية في تاريخنا.

وزادت تكاليفنا الوطنية لاستيراد الطاقة من ٧ بلايين يورو إلى ١٧ بليون يورو في غضون عام واحد. والتضخم يرتفع ارتفاعا جنونيا، الأمر الذي أثر تأثيرا سلبيا جدا على أسعار المواد الغذائية. علاوة على ذلك، لم يمت الأوكرانيون فقط في هذه الحرب، بل يموت المواطنون الهنغاريون كذلك، نظرا لوجود مجتمع هنغاري في غرب أوكرانيا، يتم تجنيد أعضائه في الجيش الأوكراني، وكثير منهم يموتون في الحرب.

وقد دفعت هنغاريا والشعب الهنغاري بالفعل ثمنا باهظا لهذه الحرب، على الرغم من حقيقة أنهم لم يرغبوا أبدا في الحرب. وهنغاريا وشعبها ليسا مسؤولين على الإطلاق عن هذه الحرب. وفي آخر انتخابات برلمانية أجريناها، في العام الماضي، أوضح الشعب الهنغاري تماما أننا لا نريدها طالما أن هذه ليست حربنا. لا نريد أن نتورط في حرب ضد أحد. لقد أوضح الشعب الهنغاري تماما أنه يجب

استبعاد هنغاريا من هذه الحرب. أجل، فإن كل ما كان يحدث كانت له عواقب مأساوية. فالآلاف يموتون، والملايين يفرون من ديارهم، والأسر تتمزق والجزاءات تضع تحديات هائلة في طريق الاقتصادات الأوروبية. ويمكنني أن أتخيل أن الأمر قد يبدو مختلفا بعض الشيء على بعد مئات أو آلاف الكيلومترات، أو على بعد محيط. ولكن صدقوني، نحن نعيش في الجوار ويجب أن نؤكد أن الأمر خطير جدا. وأطلب من الأعضاء أن يتلقوا من شخص يعيش في الجوار المباشر للحرب رسالة مفادها أنه يجب وقف الحرب على الفور لأننا في اللحظات الأخيرة ويجب أن نركز على السلام. ونحث المجتمع الدولي على الاستعاضة عن خطاب الحرب بخطاب السلام. كما نحث المجتمع الدولي على تجنب أي قرارات أو تدابير أو بيانات يمكن أن تخاطر بتصعيد الحرب أو إطالة أمدها. وأطلب من الأعضاء ألا ينسوا أن تصعيد الحرب وإطالة أمدها سيجلبان المزيد من المعاناة ويؤديان إلى وفاة المزيد من الناس.

ونعتقد أنه بدلا من نشر المزيد والمزيد من الأسلحة، ينبغي لنا الآن أن نبدأ في التركيز على التوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء محادثات السلام. وعندما انظر عبر الطاولة، يُذكرني ذلك بأن الأمم المتحدة لم تُنشئ كتجمع للبلدان ذات التفكير المماثل. إنها منبر للنقاش، بما في ذلك النقاش بين البلدان التي ليست سعيدة جدًا بالجلوس حول نفس الطاولة. ولكن صدقوني، إذا قُطعت قنوات الاتصال، فهذا يعني أننا نتخلى عن آمالنا في السلام، وهذه طريقة تصرف غير مسؤولة بالمرة. ولذلك، أطلب بتواضع من ممثلي البلدان الكبيرة والقوية، أي ممثلي ما يسمى بالقوى العظمى، أن يجلسوا حول طاولة المفاوضات ليتفاوضوا بشأن كيفية إحلال السلام في جوارنا بدلا من إطالة أمد الحرب، لأن ذلك سيكون له آثار سلبية للغاية أعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نتجنبها.

مرة أخرى، أود أن أعرب عن تقديري للحكومة اليابانية التي تحلت بالشجاعة الكافية لوضع مسألة السلام على جدول الأعمال. ويحدوني الأمل في أن يكون هناك في المستقبل المزيد من الأحداث والمنابر والمنظمات الدولية التي يكون السلام على جدول أعمالها – كيفية صنع السلام في نهاية المطاف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، بداية، أهنئكم مجددا على تولي اليابان رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري وأشكركم على عقد هذا النقاش المحوري حول بناء السلام واستدامته، الذي لطالما نادت مصر بضرورة التركيز عليه لما له من أهمية خاصة لدولنا الأفريقية، مثمناً دور اليابان البارز في أنشطة التعاون الدولي من أجل السلام ومشاركتها الفاعلة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ودعمها لجهود بناء السلام وإعادة الإعمار لما بعد النزاعات المسلحة.

وأضم صوتي إلى ما تضمنته بيانات الأعضاء الأفارقة الثلاثة، موزامبيق وغانا وغابون، والعضو العربي في المجلس، الإمارات العربية المتحدة، بخصوص الحاجة لتعزيز منظومة بناء السلام في الأمم المتحدة وتوفير التمويل المستدام له.

إن إرساء السلام لا يتحقق بانتهاء الحروب والنزاعات وإنما أيضا ببناء قدرات الدول ومؤسساتها وإعطاء أولوية خاصة لتطلعات شعوبنا بما يعزز من استدامة منع النزاعات. فقد كشف الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ بشأن تمويل بناء السلام أننا لا زلنا بحاجة ماسة للتركيز على الجهود الرامية لبناء السلام ولتأمين تمويل كاف ومستدام لذلك. وفي هذا الإطار، أود التأكيد على النقاط التالية التي يمكن أن تمثل إطاراً عاماً للبناء عليه في متابعتنا لموضوعات بناء السلام واستدامته في الفترة القادمة:

أولا، ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بمكون بناء السلام في أنشطة ومهام عمليات حفظ السلام وتوفير التمويل الملائم والمستدام لجهود بناء السلام كشرط أساسي لإنجاح جهودنا المشتركة. ومن الأهمية أن ننظر بجدية في دعم خيارات بناء السلام، في ظل

التحديات الراهنة، والتي تنخفض فيها المخصصات المالية للأنشطة البرنامجية لبناء السلام، بما لا يوفر الحد الأدنى المطلوب لبناء القدرة على الصمود في الدول المضيفة لعمليات حفظ السلام> ونحث الدول الأعضاء على السماح بنفاذ جهود بناء السلام إلى الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام.

ثانيا، أهمية تعزيز الترابط بين أنشطة حفظ وبناء السلام، بما يساهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة ويعضد منظومتي السلم والأمن والتنمية، حيث تولي مصر هذه المسألة أولوية متقدمة اتصالاً، بريادة رئيس الجمهورية، لملف إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات في أفريقيا واستضافة القاهرة لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.

ثالثا، ضرورة دعم جهود الدول في بناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية وتعزيز قواعد وأسس الحكم الرشيد بما يحول دون الانزلاق إلى دائرة الصراعات، وذلك في إطار يخضع للسياق الوطني، بحيث تضطلع الجهات الوطنية بتحديد وتخطيط وتنفيذ أولوياتها بما يضمن استدامة التنمية والأمن والاستقرار.

رابعا، ضرورة حشد الموارد من أجل بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص العمل وخلقها، تمشيا مع الأولويات الوطنية واستنادا إلى مبدأ تولي وملكية السلطات الوطنية للحلول وزمام الأمور.

خامسا، أهمية تعزيز الجهود الرامية لمشاركة المرأة والشباب في بناء السلام. فتمكين المرأة وإدماج الشباب في مختلف المجالات يتعين أن يُترجم إلى سياسات تنفيذية للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

سادسا، أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال مواصلة عقد الاجتماعات التشاورية والتنسيقية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لتوضيح الرؤى الأفريقية لإصلاح عمليات حفظ وبناء السلام ولزيادة أوجه التآزر وكفالة الاتساق والتكامل بين جهود المنظمتين.

سابعا، ينبغي على مجلس الأمن مواصلة إيلاء الاهتمام اللازم بالقضايا الأفريقية وبذل كل الجهد لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول، وألا تؤدى الأوضاع الجيوسياسية العالمية الراهنة إلى تضاؤل الاهتمام بالقضايا الأفريقية. ومصر في طليعة الدول الداعمة للاستثمار في بناء القدرات من خلال إقامة مؤسسات وطنية قادرة على حماية مقدرات الشعوب، وبما يعزز من الملكية الوطنية لجهود بناء السلام.

قبل أن أختتم كلمتي، أود التأكيد على أهمية المشاورات الحكومية المرتقبة حول الخطة الجديدة للسلام والمقترحات القيمة التي تناولها الأمين العام في تقرير "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الاستثمار في جهود منع نشوب النزاعات وتوفير التمويل المستدام لتلك الجهود، أملا في تطوير منظومة العمل المتعدد الأطراف من أجل تعزيز فعاليتها لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام حول الخطة الجديدة للسلام في حزيران/يونيه المقبل، والذي يمكن أن يمثل مسعى جديدا وجهدا جديدا ودفعة جديدة للنهوض بجهود استدامة السلم والأمن في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة باليابان على تنظيم مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت. وتعرب بولندا عن تقديرها لجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة والمحفزة للتفكير.

أود أن أشدد على أهمية الاستثمار في التنمية من أجل التصدي بفعالية للدوافع الهيكلية للنزاع وإطلاق العنان لإمكانات رأس المال البشري غير المستغلة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مؤسسات الدولة القادرة على الصمود والخاضعة للمساءلة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتماسك الاجتماعي والربط الموثوق به.

وفي ضوء ذلك، أود أن أُذكر بأن بولندا هي صاحبة فكرة بدء مناقشات رسمية حول مشروع قرار للجمعية العامة بشأن بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي من خلال الربط الإقليمي والأقاليمي بين البنى التحتية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن ربط البنى

التحتية يمكن استخدامه كأداة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. وسيقدم ذلك مساهمة أساسية في قدرة المجتمعات على الصمود بوجه عام من خلال ضمان أن تكون الخدمات الحيوية التي توفرها البنية التحتية أقل عرضة للأحداث والاضطرابات الشديدة. وفي هذا الصدد، يشكل ربط البنى التحتية مكونا أساسيا للتماسك الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي أمر أساسي لبناء السلام.

ويجب أن نتذكر أيضا أن بناء السلام في أعقاب النزاعات، لا يمكن أن يتحقق بدون معالجة المظالم والانقسامات. ولهذا السبب نحن مقتنعون بأن البنية التحتية لبناء السلام يجب أن تتضمن مفهوم العدالة الانتقالية، بركائزها الأربعة، وهي المحاكمات الجنائية وتقصي الحقائق والتعويضات والإصلاحات المؤسسية والقانونية. والمصالحة الكاملة هي السبيل الوحيد لمنع تجدد النزاع وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وعندما يتعلق الأمر بالسلام المستدام، لا يمكن المبالغة مهما قلنا في التشديد على الدور الذي يؤديه جيل الشباب. ولذلك، من الضروري إشراك الشباب باستمرار في جميع أبعاد عمليات بناء السلام. أن أفضل الطرق البناءة لتمكين الشباب وكفالة عدم تحولهم إلى التطرف في حالات النزاع هي الاستثمار في التعليم العالي الجودة والتدريب المهني وفرص العمل. وفي حين أن التعليم يعامل عموما في أوقات السلم على أنه استثمار كبير وحق أساسي، فإنه للأسف كثيرا ما يتم تهميشه في أوقات الحرب. وفي ظل تلك الخلفية، تواصل بولندا تقديم المساعدة للطلاب من البلدان النامية والبلدان المتضررة من النزاعات. ومن بين تلك البلدان أوكرانيا، التي لا تزال تعاني من العدوان الروسي.

وإذ نتكلم عن ذلك النزاع والعدوان، يجب أن نتذكر أن السلام العادل سيتحقق في يوم من الأيام. وعندما يحدث ذلك، قد تحتاج أوكرانيا إلى إعادة الإعمار على نطاق مماثل لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تحتاج أيضا إلى الاستفادة من النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة ببناء السلام بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر تجدد النزاع.

ونثني على لجنة بناء السلام على عملها في الجمع بين أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين لدراسة التحديات المعقدة التي تواجه بناء السلام والتصدي لها. ونؤيد بقوة التعاون بين لجنة بناء السلام ومختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة وبعثات الأمم المتحدة في الميدان بل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك.

وتؤيد بولندا أيضا عمل صندوق بناء السلام. فقد أثبت قدرته الفريدة على التصدي لتحديات بناء السلام والعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الميدان. وإدراكا منا للأهمية الحاسمة للتمويل المستدام والكافي والذي يمكن التنبؤ به لعمليات بناء السلام، نرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٦ بشأن تمويل بناء السلام. ونود أن نشدد على التزامنا السياسي والمالي الكامل في ذلك الصدد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن كل بلد يستحق السلام والأمن. ولهذا السبب يظل منع نشوب النزاعات وبناء السلام من بين أولوياتنا العليا. ونعتقد أن الاستثمار في البشر، مقترنا بتعزيز مؤسسات الدولة، يمكن أن يسهم حقا في بناء القدرة على الصمود في حالات النزاعات والهشاشة. ولذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يعول على دعم بولندا النشط في أي مبادرة ترمي إلى النهوض بذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاتيتي (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بشكر خاص إلى وفدكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي.

إن الاستثمار في آليات الحفاظ على السلام أمر مهم، خاصة وأننا رأينا كيف يمكن للتهديدات الناشئة والمنهجية، مثل الجائحة، أن تؤدي إلى تفاقم النزاع وتقويض السلام. وفي السياق نفسه، يتطلب بناء السلام والحفاظ عليه معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات، بما في ذلك الفقر والاستبعاد وعدم المساواة والتمييز. إن الرد على دورات العنف أمر لا يمكن تحمله.

وتعتقد رواندا أن السلام استثمار طويل الأجل. والتزامنا ببناء السلام يسترشد بإيماننا القوي بإنسانيتنا المشتركة وكرامة جميع الشعوب. وفي ذلك الصدد، لا يمكن بناء السلام الدائم إلا من الداخل.

ولا تزال رواندا ملتزمة بتشاطر خبرتها في بناء السلام والحفاظ على السلام من خلال الآليات الثنائية ومع منظومة الأمم المتحدة. لقد أظهرت لنا رحلتنا للحفاظ على السلام أن المسؤولية الوطنية الشاملة والفعالة هي مفتاح الحفاظ على السلام. ونرى أننا بحاجة إلى دعم ذلك، بينما نضع برامج مستقبلية للحفاظ على السلام. والحديث عن بناء السلام والحفاظ عليه لا يعني شيئا ما لم يكن مصحوبا بخطوات وإجراءات ملموسة. وبهذه الروح، أصبح تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بشأن بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، أمرا حتميا أكثر من أي وقت مضى.

وركزت مسيرة رواندا للحفاظ على السلام على نهج محوره الإنسان والمسؤولية والشمولية والمساءلة. لقد أصبح تعزيز المؤسسات قيمة أساسية في نظامنا. وقد أثر هذا النهج علينا في تصميم حلول محلية من القاعدة إلى القمة، مثل ممارسة تقليد الإيميهيغو، أو عقود الأداء بين القادة المحليين ودوائرهم الانتخابية. ويتم تخصيص هذه الحلول المحلية وفقا لتطلعات المواطنين، مما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب في المساهمة في التنمية الشاملة.

وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية حماية مواطنيها. وعندما نناقش التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، ينبغي للحكومات بالتالي أن تكون أطرافا فاعلة أساسية في ضمان أن تعيش شعوبها حياة كريمة. وعندما تبدي الحكومات الإرادة السياسية وتفي بواجباتها والتزاماتها، يصبح بناء السلام والاستثمار في السلام قابلين للتحقيق والاستدامة.

إن الحفاظ على السلام في منطقة البحيرات الكبرى رغبة جميع بلدان المنطقة، بما فيها رواندا. وفي ذلك الصدد، تكرر رواندا الإعراب عن بالغ قلقها إزاء تطور الحالة الأمنية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن اللذين تحققا بشق الأنفس في المنطقة.

ودورة العنف المتوطنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديدا ضد الكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية، ناتجة عن إخفاقات هيكلية، مع عدم وجود سلطة للدولة لضمان سلامة وأمن شعبها والآثار غير المباشرة إلى البلدان المجاورة. والاضطهاد والتمييز وانعدام الأمن والتهديدات المستمرة والعنف ضد قطاع من المواطنين الكونغوليين أجبر ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ كونغولي على التماس اللجوء في رواندا والعديد من البلدان الأخرى المجاورة، بما فيها بوروندي وأوغندا وكينيا وتنزانيا.

ويرتبط حل قضية اللاجئين ومنع وقوع أزمات التشريد الداخلي في المستقبل ارتباطا وثيقا بتحقيق سلام دائم في المنطقة. وبغية حل أزمة اللاجئين وتحقيق السلام المستدام، يجب معالجة الأسباب الجذرية دون تأخير. وتجاهل الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين يزيد من تفاقم عدم الاستقرار، مما يهدد جهود بناء السلام وحفظ السلام. والواقع أنه لتحقيق سلام مستدام، لا بد من التصدي بشكل قاطع وهيكلي لمحنة الكونغوليين، الذين يواجهون التشرد الداخلي الدائم والنفي إلى أجل غير مسمى دون أن يكون هناك احتمال حقيقي للعودة إلى ديارهم.

وتضم جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من ١٣٠ جماعة مسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة مسلحة خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، ارتكبت إبادة جماعية ضد التوتسي في رواندا، وتتمتع بسلطة كبيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، لا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها تشكل تهديدا خطيرا ليس للشعب الكونغولي فحسب، بل أيضا لاستدامة السلام في رواندا. ولا يمكن لرواندا أن تحافظ على السلام الذي حققته بشق الأنفس بوجود ذلك التهديد الذي يلوح في الأفق على أعتابها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يساعد المنطقة مساعدة حقيقية في تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو

الديمقراطية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها. وينبغي لمجلس الأمن أن يتوقف عن تسليط الضوء على أعراض انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما يتهرب من الأسباب الجذرية. ولا يؤدي الكيل بمكيالين واستخدام كبش الفداء إلا إلى زيادة جرأة أولئك الذين ينبغي أن يكونوا مسؤولين عن بناء السلام.

وفي الختام، تعتقد رواندا أن النهج الشامل والمنسق لتعزيز السلام يرتكز على المسؤولية الوطنية والتعاون والشراكات الفعالة. ويتطلب بناء السلام الشامل تمكين أصحاب المصلحة من جميع قطاعات المجتمع ومشاركتهم النشطة، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية. وتعتقد رواندا أيضا أن بناء السلام هو أكثر من مجرد إنهاء النزاع. إنه يتعلق ببناء الثقة والوئام وتعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة وشعبها. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق السلام المستدام على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا من خلال الجهود الإقليمية والدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر اليابان على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونرحب بالبيانات المتبصرة التي أدلى بها مقدمو الإحاطات. وتأتي هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، حيث نعمل على وضع خطة جديدة للسلام.

لقد أصبحت التحديات العالمية اليوم أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. إذ إنها وضعت متطلبات كبيرة على الطريقة التي نعالج بها النزاعات. ويجب أن نعدل نهجنا ونغير الطريقة التي ننظر بها إلى النزاعات ونديرها ونحلها، بما في ذلك أسبابها الجذرية. ومفتاح ذلك هو وضع تدابير وقائية وتدابير لبناء السلام تكون شاملة للجميع وفعالة وأفضل استهدافا. ويجب علينا أيضا أن نفهم على نحو أفضل الأثر الواسع النطاق للنزاعات. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى كفالة اتباع نهج تصاعدي لبناء السلام. وينبغي لجهود بناء السلام أن تضع الملكية الوطنية في صميمها. ويتطلب هذا النهج مشاركة أوثق وأكثر شمولا على مستوى القاعدة الشعبية، بما في ذلك تمكين وتضخيم أصوات وأدوار النساء والشباب. وتظهر الأدلة أن بإمكانهم أن يؤدوا أدوارا حاسمة كوسطاء وبناة سلام. ومشاركتهم النشطة لا تدعم عمليات بناء السلام فحسب، بل لها أهمية أيضا في غرس ثقافة السلام ومنع نشوب النزاعات في المجتمعات المحلية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى بناء مؤسسات قوية وقادرة على الصمود من خلال الحكم الرشيد وتوفير التمويل والموارد المستدامة. ومن شأن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع أن يزيد إلى حد كبير من فرصة السلام المستدام ويقلل من خطر الانتكاس إلى النزاع. ولذلك، فإن بناء القدرات وكفالة الحكم الرشيد أمران مهمان. ويتطلب إنشاء مؤسسات قوية أيضا تمويلا مستداما وخاضعا للمساءلة ويمكن التنبؤ به. ومن الأمور الأساسية توسيع مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. ويلزم أيضا تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما عن طريق دعم بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة. إذ لا يمكننا تحمل الاستمرار في العمل بعقلية متقوقعة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز استراتيجية متكاملة في بناء السلام. ودور لجنة بناء السلام أساسي في تجسير الجوانب الأمنية والسياقات الإنمائية في حالات ما بعد النزاع. ويتطلب ذلك من لجنة بناء السلام أن تنسق مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن التعاون القوي أن يزيد من فعالية المعونة والمساءلة في بناء السلام.

وأخيرا، تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بأن تكون شريكا حقيقيا في دعم بناء السلام والحفاظ على السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر اليابان على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن

الاستثمار في الأفراد لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة.

ولا يمكن أن تكون هناك تحديات أكثر تعقيدا من التهديدات الحديثة للسلام المستدام. ويجب على البلدان الخارجة من النزاع أو المعرضة لخطر النزاع أن تتصدى لتحديات متعددة الأوجه. وتشمل هذه آثار جائحة مرض فيروس كورونا، وأزمة المناخ، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والصدمات الاقتصادية، بما في ذلك تلك الناجمة عن حرب روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا.

وينبغي ألا يكون هناك استثمار أكبر من الاستثمار الذي يقوم به كل بلد من بلداننا في قدرة الأفراد على الصمود في وجه هذه التحديات. ومن أعظم الطرق التي يمكن القيام بذلك المشاركة الشاملة للجميع في بناء السلام. إن بناء السلام ليس مجرد نشاط بلدان مختارة؛ بل إننا جميعا منخرطون في الاستثمار في سلامنا المستدام. ونعمل باستمرار على بناء ودعم مؤسسات مرنة وفعالة، مع خبرة الأفراد في صميمها. ويجب أن نستثمر في الأفراد بكل تنوعهم وأن نكفل المشاركة الكاملة والمجدية على قدم المساواة للنساء والشباب وقيادتهم في بناء السلام والحفاظ عليه. وسيكون تبادل الدروس التي استقيناها وما زلنا نستقيها أمرا أساسيا لتحقيق تلك الأهداف على الصعيد العالمي.

وتساءل الأمين العام الراحل كوفي عنان قائلا: ”إن العالم اليوم ينفق البلايين من الدولارات استعدادا للحرب. ألا ينبغي بنا أن ننفق بليونا أو بليونين من الدولارات للتحضير للسلام؟“(SG/SM/6149). ولا يمثل الإنفاق العالمي على بناء السلام سوى جزء بسيط من الإنفاق العسكري والإنفاق على الاستجابة للأزمات وإعادة الإعمار. ويؤدي بناء السلام المستدام والمستهدف والشامل للجميع إلى توفير الأرواح والأموال على المدى الطويل – وقدر البنك الدولي ذلك بما يصل إلى ٧٠ بليون دولار سنويا في المتوسط. ففي ليبريا، على سبيل المثال، بدأت ناشطات السلام أكواخ السلام بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٣. وقامت الناشطات في أكواخ السلام، من بين أنشطة أخرى، بالتوسط في النزاعات المحلية، ومراقبة الشرطة والخدمات القضائية، وإحالة ضحايا العنف إلى المشورة. وبمبلغ ١,٥ مليون دولار، لم يكلف هذا التدخل المحلي الذي تقوده النساء إلا ١,٥ في المائة من ١٠٥ ملايين دولار أنفقت على حفظ السلام وضبط الأمن وقطاع العدالة في ليبيريا في ذلك العام. واعتبرتها الشرطة المحلية أساسية للحد من العنف في المجتمع المحلي ومنعه.

ولا يمكننا أن نتكلم عن الاستثمار في بناء السلام بدون أن نتكلم عن الفجوة بين الموارد المالية المتاحة وتلك المطلوبة لتلبية الاحتياجات الحالية. وعلى الرغم من أن بناء السلام مهمة أساسية للأمم المتحدة، فإنه يعاني من نقص التمويل، ويعتمد في كثير من الأحيان على مجموعة صغيرة من المانحين للحصول على التمويل الطوعي. وتؤمن أستراليا إيمانا راسخا بضرورة أن يمول عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام تمويلا مستداما وكافيا ويمكن التنبؤ به. وهكذا، بينما ندعو جميع الدول إلى النظر في تقديم وزيادة التبرعات لصندوق بناء السلام، فإننا نؤيد أيضا الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام. وفي عام ٢٠٢٢، أوضحت الجمعية العامة أنه يمكن استخدام الاشتراكات المقررة لتمويل صندوق بناء السلام وشجعت اللجنة الخامسة على اختتام مداولاتها. وقد استفاد أكثر من ٦٧ بلدا من كل منطقة من مناطق العالم من استثمارات الصندوق الحفازة وحسنة التوقيت والمقاومة للمخاطر. ونشجع الدول الأعضاء على النظر في استثمارها في السلام. لقد حان الوقت للالتزام باستخدام الاشتراكات المقررة لدعم العمل الحاسم لصندوق بناء السلام – من مراقبة الانتخابات في أمريكا اللاتينية ورسم خرائط تهديدات الأمن المناخي في منطقة المحيط الهادئ إلى دعم عمليات الانتقال لحفظ السلام في أفريقيا.

ولا يزال التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام ثابتا. لقد كنا داعما فخورا لصندوق بناء السلام منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، ويسرنا أن نلتزم هذا الشهر باتفاقية أخرى مدتها ثلاث سنوات مع زيادة في التبرع لصندوق بناء السلام قدرها ١٢ مليون دولار. وهذا جزء أساسي من حافظة أستراليا للاستثمار في السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد ليبنيكس (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب لاتفيا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام. ونعرب عن تقديرنا لقيادة اليابان في تيسير إجراء مناقشة شاملة للجميع وحسنة التوقيت بشأن هذا الموضوع المهم.

ولاتفيا، بوصفها عضوا سابقا في لجنة بناء السلام، تسلم تماما بالدور الرئيسي للقدرة على الصمود في جهود بناء السلام. وفي حين أن الهدف العام يجب أن يظل هو منع نشوب الأزمات، لا يمكن التنبؤ بجميع التحديات وتجنبها على نحو كاف. وفي مثل هذه الحالات، تؤدي القدرة على الصمود على المستويات الفردية والوطنية والعالمية دورا رئيسيا في المساعدة على امتصاص الصدمات وإدارة الأزمات ومنع المزيد من الاضطرابات.

ويتطلب بناء القدرة على الصمود ملكية محلية وتصميما على تعزيز المؤسسات وتحسين الحوكمة ومعالجة مواطن الضعف. ومع ذلك، فإن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، دورا مهما يؤديانه في دعم تلك الجهود.

أولا، علينا أن نعترف بالعنصر الرئيسي لتعزيز القدرة على الصمود، وهو الثقة. فالثقة، بدورها، لا يمكن أن تبنى إلا على أساس الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. لذلك، من أجل بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي، نحتاج إلى التزام كامل واستباقي من مجلس الأمن بحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين جميع الفئات السكانية، بمن فيها النساء والشباب.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على الخبرة العملية الطويلة الأمد للاتفيا عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في الأفراد، سواء في الداخل أو في بلدان أخرى، بهدف تمكين تكافؤ الفرص. فعلى سبيل المثال، دأبت المنظمات غير الحكومية اللاتفية منذ عدة سنوات على تنفيذ مشاريع في بلدان وسط آسيا تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الديمقراطية والإدارة العامة، فضلا عن الأعمال التجارية.

ثانيا، من المهم تيسير تبادل أفضل الممارسات وبناء الشبكات بين بناة السلام. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، لأن مجتمع لجنة بناء السلام يتمتع بخبرة فريدة في مجال بناء قدرة المجتمعات على الصمود. وبالنظر إلى الدروس المستفادة من مناقشاتنا في لجنة بناء السلام، نرى أن من المهم أن يعالج مجلس الأمن على نحو أفضل موضوع المساءلة. فضمان العدالة شرط أساسي لأي أمة – أو حتى منطقة – في حالة ما بعد النزاع للتصالح مع الماضي والتركيز على بناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود.

ثالثا، برهنت جائحة مرض فيروس كورونا على أن فضاء المعلومات أصبح مجالا آخر يتطلب معالجة مشتركة للتحديات المعقدة. وتعزيز القدرة على الصمود مطلوب أيضا من أجل التعامل مع جميع أنواع المحتوى الضار من المعلومات – سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. وتعزيز محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية والعمل على وضع مدونة قواعد السلوك العالمية فيما يتعلق بنزاهة الإعلام هي خطوات قليلة في هذا الاتجاه. من المهم مكافحة انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، التي تعيق قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتشكل تحديا لتحسين الحوكمة العالمية.

وأخيرا، نقر بأن بناء القدرة على الصمود وبناء السلام يتطلبان توفير موارد كافية. ولاتفيا، بوصفها مانحا لصندوق بناء السلام وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، تؤيد المبادرات الرامية إلى تحقيق تمويل أكثر استدامة لبناء السلام، بما في ذلك من خلال المساهمات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا يمكن أن يمثل أيضا ناتجا هاما في سياق مبادرة البرنامج الجديد للسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أتوجه بالشكر إلى اليابان على عقد هذا النقاش وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

الأزمات التي تواجه البشرية تزداد تعقيدا وتداخلا. ومن الأمثلة على ذلك جائحة مرض فيروس كورونا وتبعاتها على الصحة العالمية والاقتصاد والتنمية. والنزاعات والأزمات الحالية تغذيها عوامل مختلفة

مثل انعدام المساواة وتغير المناخ، والتي تؤدي بدورها إلى انعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد والنزوح.

وبالنسبة للمكسيك، يجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يراعي بشكل لا لبس فيه آثار أي ظاهرة، وخاصة الأسباب الجذرية، على مجال عمله. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، النظر في آثار تغير المناخ في سياقات بعينها تهدد السلم والأمن الدوليين، كما هو الحال بوضوح في منطقة الساحل أو الصومال.

وبالمثل، يجب أيضا مراعاة الجوانب الاجتماعية والإنمائية بوصفها أسبابا كامنة إذا أردنا أن نكفل منع نشوب النزاعات والتحول إلى السلام. وكانت هذه تحديدا من المسائل التي سلطنا عليها الضوء خلال المناقشة المفتوحة التي قادها الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8900). وبدون الاستثمار في الموارد البشرية والوقاية والقدرة على الصمود، سيظل المجلس، للأسف، في دورة دائمة من رد الفعل المتأخر وإدارة النزاع فحسب.

وهذه التحديات تجعل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أكثر تعقيدا. ويجب أن تكون استجابة مختلف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة متسقة ووقائية في نهجها. وعندها فقط سيكون من الممكن عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب.

وليس من الضروري إعادة تعريف المجلس والأجهزة الأخرى، بل المهم أن نستخدم الأدوات التي لدينا بالفعل. ولجنة بناء السلام طرف فاعل رئيسي في هذا العمل ولديها إمكانات هائلة غير مستغلة. وينبغي استخدام التنسيق بين المجلس ولجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى على نحو أكثر تواترا من أجل منع حدوث أزمات جديدة والاستجابة بكفاءة لتجنب الانتكاسات. وفي تجربتنا الأخيرة في المجلس، وجدنا أن مشورة لجنة بناء السلام إلى المجلس تثري النهج الشامل الذي ندعو إليه.

ومن المؤكد أنه يمكن زيادة تحسين ذلك التواصل وتعزيزه بتوسيع فضاءات الحوار، الرسمية وغير الرسمية على السواء، بين الأجهزة المختلفة. وهذه المناقشات، فضلا عن الاجتماعات السنوية بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تسهم في تحقيق ذلك الهدف، ولكن ينبغي ألا نقتصر على تلك الفرص فحسب. ويجب أن يكون النظر في المجموعة الواسعة من العوامل التي تؤدي إلى نشوب النزاعات شاغلا مستمرا لأعضاء مجلس الأمن أنفسهم.

في الختام، أشدد أيضا على ضرورة استمرار التواصل بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه. والمشاركة في نقاشات مفتوحة من هذا القبيل مثال على ذلك ومن المهم أن تؤخذ في الحسبان ملاحظات وتوصيات الدول غير الأعضاء في مداولات المجلس ونواتجه. ويمكن للمجلس أيضا أن يحسن الشفافية بجعل إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمله، بما في ذلك عمل الأجهزة الفرعية، أكثر سهولة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفدي اليابان على عقد مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الشاملة والهامة. كما أشكر نائبة الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

إن بناء السلام إلى جانب كونه عملية مملوكة وطنيا بطبيعتها، فإن المشاهد الأمنية الأخيرة الذي تشكلت نتيجة للتفاعلات المعقدة بين السياق المحلي والتهديدات الأمنية المتنوعة تبين أن قيادة الحكومة المضيفة، إلى جانب المجتمعات المحلية، هي أكثر الطرق فعالية لبناء السلام واستدامته.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية، التي تعكس أيضا أولوياتنا للبرنامج الجديد للسلام.

أولا، إن جمهورية كوريا، بوصفها عضوا قديما في لجنة بناء السلام، تود أن تبرز دور لجنة بناء السلام في التصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها. ووفدي يرحب بالتطورات الهامة التي حدثت بشأن التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بما في ذلك الزيادة

الكبيرة في المشورة الخطية التي قدمتها اللجنة إلى مجلس الأمن في العام الماضي. ولزيادة الاستفادة من وظائف لجنة بناء السلام في مجال عقد الاجتماعات وتقديم المشورة، نؤيد توسيع نطاق الاتصالات التفاعلية، وتعزيز التنسيق غير الرسمي بين الكيانين، وتحسين مواءمة خطة عمل لجنة بناء السلام مع خطة عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، هناك حاجة إلى نهج أكثر انتظاما وتكاملا داخل الأمم المتحدة وخارجها لمواجهة التهديدات الأمنية الناشئة وخطر المضاعفات، مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة. وبما أن تلك العوامل ترتبط ارتباطا وثيقا أيضا بالتخلف، يدعو وفدي إلى تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتوسيع نطاق الشراكات، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

أخيرا، وإذ أردد دعوة الأمين العام إلى الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، يسرني أن أعلن أن جمهورية كوريا ستزيد مساهمتها في صندوق بناء السلام بأكثر من ٧٠ في المائة هذا العام، لتصل إلى ٤,٣ مليون دولار. ونتطلع أيضا إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن تمويل بناء السلام، بما في ذلك توفير الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، فإني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.